

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9427

الخميس، 28 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيدة دوتلاري (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
 إكوادور السيد مونزالفو سوسا
 الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
 البرازيل السيد فرانسوا دانيز
 سويسرا السيد هاوري
 الصين السيد داي بنغ
 غابون السيد بيانغ
 غانا السيد أغيمان
 فرنسا السيد دو ريفيير
 مالطة السيدة غات
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
 موزمبيق السيد أفونسو
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
 اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2023/691)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-28118 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/691)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بنأبالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة آني تينغامينديت مودي، المديرية التنفيذية والمؤسسة المشاركة لمنظمة "عافية ماما"، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/691، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيدة كيتا، والسيدة مودي، والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكري لمجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لعرض تقرير الأمين العام (S/2023/691) عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الدائم لرواندا، والسيدة آني مودي، المديرية التنفيذية والمؤسسة المشاركة لمنظمة "عافية ماما".

ومنذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9298)، ظل انعدام الأمن يتغلغل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال الحالة متقلبة ولا تزال تتطلب جهوداً متواصلة لحماية المدنيين. ولا تزال الأزمة الناجمة عن حركة 23 مارس تثير الإحباط والغضب بين السكان، فضلاً عن التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وفي كيفو الشمالية، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ردع الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة في بيني وإرينغيتي وبوانا سورا. وفي المنطقة الجنوبية من المقاطعة، احترق وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة 23 مارس بشكل عام، ولكن القتال بين الحركة والجماعات المسلحة المتحالفة مع الحكومة قد اشتد. ولا تزال الحركة تسيطر على نقاط الاتصال الاستراتيجية في أراضي ماسيسي وروتشورو ونيراغونغو، بل إنها أعادت احتلال المناطق المحررة سابقاً، دون الوفاء بأي من الالتزامات المتفق عليها في خريطة طريق لواندا.

ومنعت الحركة بشكل ملحوظ البعثات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في رومانغابو، إقليم روتشورو، التي كانت تهدف إلى إعداد الموقع المحدد لمرحلة ما قبل الإيواء المؤقت. وإنني أشجب تلك العرقلة وأجدد دعوتي إلى الحركة لإلقاء أسلحتها والانسحاب دون تأخير من الأراضي المحتلة، وكذلك دعوتي إلى الدول الموقعة على خريطة طريق لواندا إلى تقديم الدعم الكامل للعملية.

وفي إيتوري، لا يزال انعدام الأمن مستمراً بصورة خطيرة، وتغذيه أساساً ميليشيات "التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير"، والقوات الديمقراطية المتحالفة. منطقتا دجوغو وإبرومو هما البؤرتان الرئيسيتان

الكونغولية. وأغلقت السلطات الكونغولية، من جانبها، العديد من بيوت الدعارة في مقاطعة كيفو الشمالية. يلزم مواصلة تلك الجهود وتكثيفها لحماية النساء والفتيات من سوء المعاملة التي توججها النزاعات. ينبغي ألا يسمح بالإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

إن الاستجابة الإنسانية والجهود الأمنية حاسمة ولكن النزاعات في شرق الكونغو تتطلب أيضا حلولاً سياسية وإقليمية متضافرة. وتحقيقاً لتلك الغاية، استمرت عمليات السلام خلال الأشهر الماضية، وإن كان زخمها أقل. تلتزم بعثة منظمة الأمم المتحدة بدعم العمليات السياسية الإقليمية، التي تقدم الحلول الوحيدة الموثوقة للنزاعات الحالية.

لقد شجعتني الزيارة التي قام بها ميسر عملية نيروبي الرئيس السابق كينياتا إلى غوما في أوائل تموز/يوليه. وبلاستفادة من الزخم الذي حققه وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس، ينبغي تنفيذ تدابير بناء الثقة التي أوصى بها للمضي قدماً بخريطة طريق لواندا، كما ينبغي تنفيذ توصيات الجولة الثالثة من المشاورات السياسية بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الكونغولية.

وفي الوقت نفسه، مددت ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لمدة ثلاثة أشهر، وأكدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عزمها على نشر بعثة سلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لا تزال المنظمات الإقليمية في حالة تأهب لمعالجة النزاع المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نشجع أصحاب المصلحة الإقليميين على تقديم الدعم الفعال لعملياتي نيروبي ولواندا وكفالة إسهام عمليات نشرهما الثنائية وغيرها في تعزيز حماية المدنيين، مع تنسيق عملياتهما مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلمت بالفرنسية)

لن تتمكن الجهود الإقليمية من تحقيق أهدافها إلا إذا اعتمدت ومولت ونفذت، بالتوازي، إصلاحات أساسية لقطاع الأمن الكونغولي. وقرار الحكومة بتعيين 13 000 ضابط شرطة في الفترة السابقة

لانعدام الأمن. وقد صدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من الهجمات ضد المدنيين. وعُزز تنسيق العمليات ضد الجماعات المسلحة ببدء عمل مركز العمليات والتنسيق المشترك الجديد لبعثة منظمة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا، في تموز/يوليه.

وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، على الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال هناك جيوب من انعدام الأمن. ولا تزال الحالة الأمنية في المقاطعة تتطلب الحماية المادية من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لأكثر من 2 000 نازح في ميكينغي في إقليم موينغا. كما بُذلت جهود سياسية للحد من التوترات المجتمعية في سهل روزيزي ومرتفعات أوفيرا وإقليم فيزي.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن جميع التحديات الأمنية التي ذكرتها، ولا سيما تلك التي تواجه مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، لا تزال تغذي الحالة الإنسانية المأساوية في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما أتكلم اليوم، لا يزال أكثر من 6 ملايين شخص مشردين في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. أشيد بتمديد الزيادة الإنسانية لمساعدة هؤلاء السكان حتى نهاية العام، وأدعو المانحين إلى مواصلة دعم خطة الاستجابة الإنسانية التي لا تزال تعاني من نقص التمويل. وإزاء هذه الخلفية، وبالتعاون مع السلطات الكونغولية وقوات الأمن، ساعدت البعثة على كفالة المرور الآمن للمشردين وإنشاء عدة ممرات إنسانية.

وداخل الأزمة الإنسانية تكمن أزمة أخرى، وهي العنف الجنسي والجنساني. فقد طلب أكثر من 10 000 ضحية من ضحايا العنف الجنساني المساعدة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه وحدهما. بالإضافة إلى هذه الأرقام الرسمية، هناك العديد من الأفراد الآخرين غير القادرين على الوصول إلى مراكز العلاج. واستجابة للخطر الشديد بوقوع عنف جنسي في مواقع التشرد، زادت البعثة دورياتها المشتركة مع القوات المسلحة

مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام 2018، أي ما مجموعه 17 في المائة من الترشيحات هذا العام، مقارنة بـ 11 في المائة في عام 2018. لقد ساعدت السلطات الكونغولية، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبعثة منظمة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، بدعم من مختلف الشركاء، على زيادة الوعي وتشجيع ترشيحات هؤلاء النساء. نظمت بعثة منظمة الأمم المتحدة حلقات عمل عديدة تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في العملية السياسية في مقاطعات كينشاسا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري لدعمهن.

وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بدعم الشرطة الوطنية الكونغولية بنشاط في تأمين الانتخابات من خلال التدريب على منع العنف الانتخابي، والتعامل مع الحشود، واحترام حقوق الإنسان. نشجع السلطات الكونغولية على التعجيل بتفعيل الأطر المؤسسية التي ستمكنها من إدارة النظام العام بفعالية ومسؤولية خلال الفترة الانتخابية. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة لتقديم الدعم اللوجستي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في المقاطعات الثلاث التي لا تزال منتشرة فيها، وفقا لولايتها.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أشدد على أهمية ضمان بيئة مواتية للتنفيذ الفعال لولاية بعثة الأمم المتحدة وانسحابها على نحو مسؤول من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يؤسف له أن البعثة لا تزال مستهدفة بالمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، فضلا عن التهديدات والهجمات. وأشجب مقتل مدنيين على أيدي قوات الأمن الوطنية في 30 آب/أغسطس في غوما. ويحدوني الأمل في أن توفر المحاكمات الجارية حاليا العدالة لأسر الضحايا المكومة، بمن فيهم ضابط شرطة، وأن تلقي الضوء على الظروف المحيطة بذلك الحادث المأساوي.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن المغادرة التدريجية لبعثة الأمم المتحدة جارية منذ بعض الوقت. وفي خطابه أمام الجمعية العامة، دعا

للانتخابات سيممكنهم أيضا من القيام بدور قيادي في بسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون. أشجع السلطات الكونغولية على التعجيل بجميع إصلاحات القطاع الأمني، بما في ذلك استيعاب العنصر النسائي في قطاع الأمن، لتمكين الجيش والشرطة الكونغوليين من التصدي بفعالية لتحديات انعدام الأمن بجميع أشكاله.

وبالمثل، فإن تنفيذ وبرنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار شرط أساسي لتحقيق الاستقرار. واعتمدت ثلاث خطط تنفيذية للبرنامج في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتلك خطوة مهمة في تعبئة الموارد التشغيلية والمالية اللازمة لتنفيذه. كما أشجع الحكومة على كفالة أن يظل البرنامج جذابا بغية تشجيع المقاتلين على إلقاء أسلحتهم.

وبينما لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات أمنية في الشرق، يدخل البلد المراحل النهائية من الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر. إن إجراء انتخابات عالية الجودة ضروري للحفاظ على المكاسب الديمقراطية والاستقرار المؤسسي في البلد وتعزيز أسس السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنه بالجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للتقيد بالإطار الزمني الدستوري. مع ذلك، فإن رفض جميع المقترحات المقدمة من قوى المعارضة السياسية والمجتمع المدني لحل أزمة الثقة أمر مثير للقلق. في ذلك السياق، من المهم أيضا أن تكفل الحكومة حماية الحيز الديمقراطي، وكفالة حرية التعبير وحرية الصحافة، واحترام حقوق الإنسان. أشير إلى التحسن الكبير الذي طرأ على حرية تنقل زعماء المعارضة في جميع أنحاء البلد خلال الشهرين الماضيين والتزام السلطات بكفالة أمنهم. يجب الحفاظ على هذا الموقف طوال العملية. في هذا الصدد، أشجع جميع الأحزاب السياسية على أن تكافح بلا هوادة خطاب الكراهية والتمييز داخل صفوفها.

إنني أشجب وأدين مختلف الهجمات وأعمال التهريب التي تعوق مشاركة المرأة في الانتخابات. وفي هذا السياق، نشيد بشجاعة المرشحات، ولكن يؤسفني أن ترشيحاتهن لم تزد إلا بنسبة 6 في المائة

الرئيس تشيسيكيدى إلى تسريع العملية لتبدأ في كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع أخذ هذا الطلب في الاعتبار، أدعو المجلس إلى توضيح موقفه فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في 2 آب/أغسطس عن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/574).

وفي 15 أيلول/سبتمبر، أيدت السلطات الكونغولية الخطة الانتقالية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة، وهي خطوة هامة نحو التعجيل بمغادرة البعثة مع كفاءة تنفيذ العملية بطريقة تدريجية ومسؤولة. وسنعمل الآن بصورة مشتركة مع السلطات الكونغولية من أجل تنفيذ تلك الخطة، مع مواصلة تنفيذ الولاية التي أناطها بنا المجلس.

(تكلمت بالفرنسية)

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وموظفيها، فضلا عن الموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين، على دعمهم القيم للغاية في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير بيانغ.

السيد بيانغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتزم تقديم لمحة عامة عن عمل اللجنة منذ إحاطتي السابقة للمجلس في 30 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر S/PV.9142).

منذ إحاطتي السابقة، عقدت اللجنة اجتماعين في الفترة المتبقية من عام 2022، وخمسة اجتماعات منذ بداية عام 2023. واستمعت اللجنة، في اجتماعها المعقود في 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن تقرير منتصف المدة (انظر S/2022/967) ونظرت في الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. ونظرت اللجنة، في اجتماعها المعقود في 22 كانون الأول/ديسمبر

2022، في تقرير رئيسها عن زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في الفترة من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وعقدت اللجنة أيضا ثلاث جولات مشاورات غير رسمية في مقر البعثة الدائمة لغابون في نهاية عام 2022.

وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدمت أمانة اللجنة إحاطة للوفود قبل زيارة رئيسها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، اجتمع أعضاء اللجنة مع رئيس آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبرت بوتوي. وأود أن أعيد التأكيد على أن اللجنة تواصل دعم الآلية التي تقدم المساعدة لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيقاتها في مقتل عضوين سابقين في فريق الخبراء، هما زيدا كاتالان ومايكل شارب، والمواطنين الكونغوليين الأربعة الذين كانوا برفقتهم في آذار/مارس 2017.

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن الاجتماعات التي عُقدت في عام 2023. في الاجتماع الذي عُقد في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 مع الدول الإقليمية وغيرها من الدول المهتمة، قدم منسق فريق الخبراء لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير منتصف المدة، وبعد ذلك تبادل أعضاء اللجنة وممثلو دول المنطقة وجهات نظرهم بشأن التقرير. وفي الاجتماع المعقود في 9 أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها ممثلو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهم تحديداً، أعضاء خلية التحليل المشتركة للبعثة وخليّة حظر توريد الأسلحة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلا عن كبير المستشارين المعني بالموارد الطبيعية.

واستمعت اللجنة، في اجتماعها المعقود في 19 أيار/مايو، إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن تقريره النهائي (انظر S/2023/431) ونظرت في الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. وقدم منسق فريق الخبراء، في اجتماع اللجنة المعقود في 19 تموز/يوليه مع دول المنطقة وغيرها من الدول المهتمة، لمحة عامة عن النتائج

البشرية والموارد الطبيعية ذات الأهمية الأساسية لتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ على الصعيد العالمي وضمان التحول في مجال الطاقة مستقبلاً. غير أن البلد تضرر على مدار قرابة ثلاثة عقود من عدد من النزاعات المسلحة الداخلية ويعاني من الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة مدعومة من البلدان المجاورة ومن كوارث طبيعية تسببت في واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في أفريقيا.

وقد بلغت الاحتياجات في ثلاث مقاطعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية - إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية - أقصى مستوياتها بسبب نزوح السكان. وفي كل سياق من هذه السياقات، أبلغ عن حالات عنف جنسي ضد النساء والفتيات. وألاحظ أن تلك الأعمال لا تُرتكب في المناطق التي تحتلها الجماعات المتمردة المسلحة فحسب، بل في كل مكان تقريبا، ولا سيما في تونغو، إقليم روتشورو، وفي المخيمات بمنطقة غوما التي تؤوي النازحين بسبب النزاع.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى النزاعات القبلية في مقاطعات تتجانيقا وتشوبو وماي - ندومي، التي أسفرت عن نزوح السكان ومن ثم تسببت في نشوء احتياجات إنسانية كبيرة. ووردت تقارير أيضا عن حالات العنف الجنسي، لكن آلية الاستجابة الإنسانية في تلك المناطق ضعيفة ولا تتوفر رعاية شاملة كافية لضحايا العنف الجنسي والناجين منه. وفي ظل تلك الاحتياجات الهائلة، تتعرض النساء والفتيات النازحات للاستغلال الجنسي والعنف وسوء المعاملة، ويترتب عن ذلك آثار كبيرة على حمايتهن وصحتهن، بما في ذلك حالات الحمل المبكر أو غير المرغوب فيه وزيادة الأمراض المنقولة جنسيا. وأبلغت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني عن وقوع 35 000 حالة عنف جنسي بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. وفي سياق تجدد أعمال العنف الجنساني، بما في ذلك حالات العنف الزوجي، يفلت الجناة من العقاب جراء صعوبة اللجوء إلى العدالة.

ولا يسعني أن أختتم هذه النقطة بدون الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخذت تدابير تشريعية مفيدة لكفالة إمكانية اللجوء إلى العدالة والمساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال

والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير، وبعد ذلك تبادل أعضاء اللجنة وممثلو دول المنطقة آراءهم بشأن التقرير.

وفي الاجتماع الذي عُقد في 8 أيلول/سبتمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن برنامج عمله للفترة المتبقية من ولايته التي تنتهي في 1 آب/أغسطس 2024، وفقا للقرار 2688 (2023)، المتخذ في 27 حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع أعضاء اللجنة مع رئيس آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد بوت، في إطار ثلاث جولات مشاورات غير رسمية عُقدت في مقر البعثة الدائمة لغابون في 17 نيسان/أبريل و 27 حزيران/يونيه و 14 أيلول/سبتمبر.

ووفقا للفقرة 104 من مرفق المذكرة الرئاسية S/2017/507، أصدرت اللجنة سبع نشرات صحفية تتضمن ملخصا موجزا للمشاروات غير الرسمية التي عُقدت بتاريخ 9 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 16 شباط/فبراير و 9 و 19 أيار/مايو و 19 تموز/يوليه و 8 أيلول/سبتمبر 2023.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير بيانغ على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيدة مودي.

السيدة مودي (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن النساء الكونغوليات، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الفرصة التي أتاحتها لي لإحاطتهم علما بشأن الحالة المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأود أن أرحب بحضور وزير خارجية بلدنا والممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا.

انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عدد من الصكوك القانونية الدولية، بما فيها القراران 1325 (2000) و 2250 (2015). وستغطي إحاطتي النقاط التالية: الحالة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأهمية مشاركة النساء والفتيات في جهود بناء السلام وعدد من التوصيات.

بخصوص الحالة المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد غني بشكل استثنائي بالإمكانات

وتعزز إدارة مخيمات المشردين داخليا وأمنها على وجه الاستعجال؛ وتشجع مشاركة المرأة وتوليها أدوارا قيادية في مبادرات الإنعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار؛ وتواصل برنامجها للتسريح ونزع السلاح والإنعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار الذي يهدف إلى السيطرة على الجماعات المسلحة على المستوى المحلي؛ وتقاضي المتهمين بجرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وتكثف جهودها الأمنية الوطنية لحماية المدنيين بشكل عام، والنساء والفتيات بشكل خاص، في مناطق النزاع وفي جميع أنحاء البلد قبل مغادرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأن تكفل توافر الأدوية في مستشفيات الإحالة للتأكد من توفير القدر الكافي من خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك إمكانية الحصول على خدمات الإجهاض الآمن، وفقا لبروتوكول مابوتو؛ فضلا عن أن تتأكد من إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة خلال هذه الفترة المشحونة بالتوترات التي تسبق الانتخابات واحترام حرية التعبير، التي تظل، إلى جانب الحق في محاكمة عادلة تهدف إلى تحقيق عدالة رفيعة المستوى، حقا دستوريا أساسيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة مودي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة مودي على إحاطاتهم. وأرحب بحضور وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لرواندا هنا اليوم. وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نلبي بشكل جماعي توقعات الشعب الكونغولي فيما يتعلق بانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن نبرهن على أننا على مستوى التحدي. وقد رحبت فرنسا بالمبادئ التوجيهية الواردة في التقرير المتعلق بخيارات الانسحاب الذي قدمه الأمين العام في بداية

سن قانون في هذا الشأن وإنشاء صندوق وطني لتعويض الضحايا وتعيين قضاة جدد. ومع ذلك، من الضروري أيضا، سعيا لكفالة فعالية بؤادر حسن النية السياسية تلك، إنشاء مرافق لتوفير الدعم القانوني والقضائي للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع وضحاياهم ونشر القضاة في المناطق النائية حتى يتمكنوا من تقريب العدالة من الناس.

وفيما يتعلق بنقطة الثانية بشأن أهمية إشراك النساء والشابات في جهود بناء السلام، فإن الأولوية العليا لدى النساء والفتيات هي تحقيق السلام والأمن وإيجاد الحلول المستدامة. ومن الضروري تعزيز المبادرات النسائية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالي السلام والتنمية - لتقوية الصلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية بعبارة أخرى، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). إن النساء الكونغوليات بحاجة إلى أن يعم السلام بلدن وهن يستحقن أن يتمتعن بالسلام وأن تتاح لهن فرصة العودة إلى ديارهن ويحصلن على الدعم الذي يحتجنه لاستعادة مصادر رزقهن حتى يتمكن من إعالة أنفسهن. وفي ذلك الصدد، أود أن أقدم بعض التوصيات إلى وكالات الأمم المتحدة. وهي أن عليها أن تدعم تيسير برامج للتوعية بشأن الذكورة الإيجابية للمقاتلين السابقين وتيسر إمكانية الحصول على المياه وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية وتدعم بناء المزيد من المراكز المتكاملة المتعددة الوظائف وإتاحة برامج التدريب المهني للنساء وأن تعزز المبادرات الرامية أن تشارك المرأة مشاركة مجدية في عمليتي نيروبي ولواندا للسلام.

وأدعو الجهات المانحة إلى تمويل برامج الوقاية التي تُشرك الرجال والفتيات في مكافحة العنف الجنساني في حالات الطوارئ ودعم النهج المتكاملة القائمة على البرامج وكفالة التعبئة الفعالة لتمويل المنظمات النسائية وزيادة دعمها لجهود الاستجابة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو أعضاء المجلس إلى كفالة التنفيذ الفعال للقرار 1820 (2008).

وأناشد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتأكد من فعالية صندوقها الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛

وتدين فرنسا الانتهاكات العديدة التي ترتكبها الجماعات المسلحة. ولا يمكن أن تمر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني دون عقاب. ولا يمكننا أن نقبل إمكانية تعرض وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في آذار/مارس للخطر. ولذلك اقترحنا بالأمس، بالاشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إدراج قائدين عسكريين من حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قائمة نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو فرنسا إلى تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ويبحث القرار الذي اتخذته المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الأعمال المرتكبة في مقاطعة كيفو الشمالية، استجابة لطلب من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإشارة هامة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. ويجب حظر العنف، أيًا كان مصدره، أكثر من أي وقت مضى.

وأخيراً، تدين فرنسا خطاب الكراهية الذي يستهدف قبائل معينة، بما في ذلك التوتسي، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة المؤسسية. وفي هذا الوقت الحاسم بالنسبة لمستقبل البلد، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس من أجل التمكين من إجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة. وتشجع فرنسا عملية انتخابية تقوم على الحوار بين جميع الجهات المعنية وتلبي تطلعات الشعب الكونغولي. وتشجع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والجهات الفاعلة السياسية وعناصر المجتمع المدني على مضاعفة جهودها لضمان سير الانتخابات بسلاسة وبروح من توافق الآراء. وتدعو فرنسا جميع الجهات المعنية إلى تعزيز الإدماج وإدانة أعمال الكراهية وخطاب الكراهية. إن احترام الحريات المدنية عامل حاسم في إجراء عملية انتخابية نزيهة وانتخابات سلمية.

السيد فرانسوا دانيزي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أرحب في هذه الجلسة بوفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، برئاسة وزير خارجيتها، وبوفد رواندا. وأشكر الممثلة الخاصة بينتو كيتا والسفير ميشيل بياغ على إحاطتيهما. كما أشكر مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني،

شهر آب/أغسطس (S/2023/574). فهي تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح لأنها تحدد معالم الانسحاب التدريجي المسؤول، كما أنها تراعي واقع الحالة في الميدان ومصالح المدنيين. وترحب فرنسا أيضاً برغبة السلطات الكونغولية التي أعربت عنها بوضوح في أن تشهد بدء الانسحاب دون تأخير. ونأمل أن يولي المجلس كامل الاعتبار لمطالبها الملموسة والواقعية.

وينبغي أن يأتي الانسحاب المنظم الذي ندعو إليه نتاج تعاون وثيق بين السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت رعاية المجلس. وللسلطات الكونغولية دور مركزي تؤديه في هذه العملية، كما أنها ستتحمل في نهايتها المسؤولية الكاملة عن أمن شعبها. وفرنسا على استعداد لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما تبذلانه من جهود في هذا الصدد. ونواصل تقديم دعمنا الكامل للبعثة، التي يجب أن تتوفر لها القدرات التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها إلى أن تتسحب. ولذلك ستقدم فرنسا مقترحاً بإصدار بيان رئاسي يعتمده أعضاء المجلس بغية الاستعداد للمواعيد النهائية المقبلة، ونأمل أن يُعتمد بدون تأخير.

ثانياً، يجب محاسبة الذين يؤججون الحرب وعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء تصاعد التوترات هناك، كما تدين استمرار وجود حركة 23 مارس في المناطق التي استولت عليها في ذلك الجزء من البلد، وتدعوها إلى سحب قواتها والمشاركة في عملية تجميع القوات. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الدعم العسكري الذي تقدمه رواندا لحركة 23 مارس واستمرار وجود الجنود الروانديين على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين الدعم والوجود الروانديين، اللذين يجب أن يتوقفا. وبالمثل، يجب أن يتوقف الدعم الذي يقدمه بعض أفراد القوات المسلحة الكونغولية إلى الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو ما يشهد عليه فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعرب عن إدانتنا لذلك الدعم أيضاً. ويجب تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في سياق عمليتي رواندا ونيجيريا الإقليميتين دون إبطاء.

ويجب أيضاً أن يكون أمن موظفي الأمم المتحدة في العملية الانتقالية أولوية للحكومة الكونغولية. وندين الأعمال التي ارتكبت ضد أفراد البعثة ونأسف للخسائر التي وقعت في أرواح المدنيين في الاحتجاجات المتكررة ضد البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد بشكل خاص على أهمية الاتصالات الاستراتيجية في ولاية البعثة بغية منع وقوع هجمات من قبيل الهجمات المذكورة مرة أخرى. وأعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لعمل الموظفين البرازيليين الذين خدموا في البعثة.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تكرر البرازيل تأكيد دعمها للعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء وخطة العمل لولايته الحالية. وتأمل البرازيل أن تؤدي العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المقرر اختتامها في كانون الأول/ديسمبر، إلى مزيد من الاستقرار السياسي وتعزيز المشهد الأمني في البلد.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أشكر الممثلة الخاصة السيدة كيتا على جهودها وجهود فريقها، ونقدر إحاطتها القيمة. والشكر موصول للسفير بيانغ على بيانه الشامل. واستمعنا باهتمام لمداخلة السيدة آني مودي. كما أرحب بمشاركة معالي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد لاتوندولا أبالا، وممثل رواندا في هذه الجلسة.

تتمن دولة الإمارات تأكيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها بعدد الانتخابات كما هو مخطط لها نهاية هذا العام، بما في ذلك عبر نشر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قوائم المرشحين ودعوة مراقبين إقليميين ودوليين للأشراف على الانتخابات وكذلك هيئات الأمم المتحدة المعنية. ونشجع البعثة، بصفتها شريكاً رئيسياً في هذه العملية، على مواصلة تقديم الدعم اللازم في هذا الجانب، بما يتماشى مع أولويات جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية البعثة.

ومن المهم خلال الفترة المقبلة أن تواصل البعثة تيسير المشاركة السياسية الشاملة في العملية الانتخابية، بما في ذلك تعزيز مشاركة

السيدة آني مودي، على تقديمها معلومات هامة عن الحالة والتحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، نكرر أولاً دعوتنا إلى جميع الجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتها وإلى وقف كل دعم خارجي للجماعات المسلحة غير القانونية. لن يتحقق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا عندما لا يعود شعبها عرضة للعنف والمذابح والنزوح القسري. ويجب أن يكون ذلك أولوية، لا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل لجميع جيرانها.

وبينما نرحب بإقرار وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة 23 مارس، فإننا نشعر بالقلق إزاء القتال الدائر بين الجماعات المسلحة، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. ونشعر بالقلق إزاء تزايد عدد النازحين والزيادة الكبيرة في التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، كما جاء في أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/691). ويجب أن يراعي انتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وانسحاب البعثة في المستقبل تلك الخلفية المعقدة. إن حماية المدنيين، وهي جانب أساسي من ولاية البعثة، أمر يجب أن تكفله الحكومة الكونغولية في المقام الأول مع مغادرة البعثة. ويجب أن تكون تلك المهمة أيضاً أولوية للقوات الإقليمية التي تعمل في الميدان، مثل القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، أو التي قد يتم نشرها في المستقبل، مثل قوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي ذلك الصدد، تكرر البرازيل الإعراب عن تقديرها للإحاطة التي قدمها الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا في 26 أيلول/سبتمبر.

وتدرك البرازيل أن البعثة لا يمكن، ولا ينبغي لها، أن تستمر إلى الأبد. ومع ذلك، ينبغي أن تغادر البعثة بمسؤولية، مع تجنب خطر خلق فراغات أمنية ونزاعات على السلطة من شأنها أن تؤدي إلى العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان. ويجب أن يكون الانتقال منسقاً تنسيقاً جيداً مع السلطات الوطنية والمحلية والبلدان المجاورة والقوى الإقليمية والخارجية الأخرى الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تعزيز دور فريق الأمم المتحدة القطري.

وفيما يتعلق بمستقبل البعثة، نشكر الأمين العام على توصياته حول هذه المسألة التي نتطلع إلى مناقشتها في المجلس بشكل بناء خلال الأسابيع المقبلة. وفي إطار رسالة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تطالب فيها بتسريع عملية الانسحاب للبعثة - وهو ما تطرق إليه أيضاً الرئيس تشيسكيدي في الجمعية العامة الأسبوع الماضي - نؤكد على ضرورة الأخذ بوجهات نظر الدولة المضيفة في مداولتنا، وضمان استمرار الحوار والتواصل بين الحكومة والبعثة، مع وضع تطلعات وتوقعات الشعب الكونغولي في صلب المناقشات المتعلقة بمستقبل البعثة.

وأخيراً، تحت دولة الإمارات الوكالات المعنية في الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع السلطات الوطنية للتخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية في البلد، وتحديدًا على الأطفال، حيث يعاني ما يقرب من مليون طفل من سوء التغذية الحاد، هذا إلى جانب الظروف الصعبة التي يمر بها الأطفال النازحون. كما أن إغلاق أكثر من 1 000 مدرسة هو أمر غير مقبول، إذ يجب علينا حماية مستقبل هذا الجيل وتمكينه، فهو من سيتولى يوماً قيادة البلد. ونؤكد على أن معالجة جميع هذه التحديات على نحو مستدام يتطلب إحراز تقدم ملموس على المسارات السياسية والأمنية، بحيث يسود البلد الاستقرار والازدهار.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتهما. وقد استمعنا بعناية إلى السيدة مودي. ونرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لرواندا في جلسة اليوم.

نلاحظ بأسف أن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال صعبة جداً، على الرغم من التدابير المتخذة والحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الحكومية الكونغولية وحركة 23 آذار/مارس. وندين النشاط الإجرامي للقوات الديمقراطية المتحالفة الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة العاملة في أراضي

المرأة، على أن يتم ذلك بشكل هادف وكامل لضمان فعالية هذه الجهود. فكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2023/691)، ساهمت ورش العمل التي نظمتها البعثة خلال الأشهر الأخيرة في بونيا وكيفو الجنوبية في زيادة عدد النساء المرشحات لشغل مناصب سياسية. ونتطلع إلى مواصلة البناء على هذه المكتسبات الهامة. ونأمل كذلك أن تركز البعثة، ضمن مجالات عملها، على ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي بين المجتمعات والتصدي لخطاب الكراهية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2686 (2023) بشأن التسامح والسلام والأمن الدوليين، لأهمية هذا النهج الوقائي في إرساء الأمن والاستقرار على المدى البعيد والحيلولة دون تفاقم النزاعات.

إن انعدام الأمن في شرق البلد لا يزال يشكل مصدر قلق لنا، خاصة مع استمرار أنشطة الجماعات المسلحة. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة احترام حركة 23 مارس اتفاق وقف إطلاق النار، نكرر دعواتنا إلى الحركة وكافة الجماعات المسلحة الأخرى بأن تلقي بأسلحتها وأن توقف أعمالها العدائية التي ندينها، وأن يتم ذلك بشكل دائم ودون قيد أو شرط. ونرى خلال الفترة المقبلة ضرورة اتباع نهج شامل للتصدي لانعدام الأمن في البلد، وتوفير الحماية للمجتمعات، مع إيلاء الأهمية لأوضاع النساء والفتيات بشكل خاص وضمان حمايتهن. ويأتي في صلب ذلك أن تلتزم جميع الجماعات المسلحة بالقانون الدولي الإنساني وأن توقف جميع أشكال العنف ضد المدنيين.

ونظراً للتداعيات الإقليمية للنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نؤكد على أن حل الخلافات وتهدة التوترات في المنطقة يتطلب عملية سلام شاملة وبقيادة أفريقية تعتمد في جوهرها على الحوار والتواصل البناء بين الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين. ولهذا نرى أن جهود الوساطة الإقليمية الحالية تستحق الثناء والدعم، ونأمل بأن تؤدي القمم والاجتماعات التي عُقدت في المنطقة خلال الفترة الماضية إلى حشد الزخم المطلوب لترسيخ الأمن والاستقرار، الأمر الذي يتطلب تكامل جميع هذه المبادرات، والعمل في الوقت ذاته على التنسيق بشكل وثيق مع الحكومة الكونغولية لإنجاحها.

ونؤيد الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وجود البعثة في منطقة النزاع لا يزال يشكل عاملاً هاماً من عوامل تحقيق الاستقرار. وبغية تنسيق العمل المتعلق بحماية المدنيين على نحو أكثر فعالية، نأمل أن نشهد مزيداً من التنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، فضلاً عن قوات الأمن الإقليمية والوطنية الأخرى في الميدان. ويساورنا القلق إزاء الاحتجاجات ضد وجود ذوي الخوذ الزرق، ولكن بينما ندرك جميع أشكال العنف، فإننا ندعو أيضاً إلى احترام حق المواطنين الكونغوليين في الاحتجاج السلمي.

لقد استعرضنا بدقة مقترحات الأمين العام لإعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/574) في ضوء العمل الجاري بالاشتراك مع كينشاسا لتتقيد خطة انسحاب البعثة من البلاد. كما درسنا بعناية الرسالة الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن (S/2023/648، المرفق) والموقعة من السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تحدد شواغل الجانب الكونغولي ومطالبه. ونعتقد أنه من الضروري أن نأخذ آراء كينشاسا في الحسبان في إطار مفاوضات مجلس الأمن المقبلة بشأن ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر. غير أنه سيكون من الأهمية بمكان الاسترشاد في المقام الأول باعتبارات عقلانية، مع مراعاة تطور الحالة في الميدان والعمل بشكل تدريجي ومسؤول.

ونأمل أن نتلقى معلومات كاملة في أقرب وقت ممكن من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة حول التقدم المحرز في التحقيق في مأساة المروحية التابعة للبعثة التي أسقطت في شرق البلاد في آذار/مارس 2022. ونتذكر جميعاً أن ثمانية من حفظة السلام لقوا حتفهم في الحادث، بمن فيهم مواطننا أليكسي ميزيورا، قائد فريق المراقبين العسكريين الروس. ونأمل أن يتم التعرف على الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك "التعاون من أجل تنمية الكونغو"، و"المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي"، والماي - ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وندعوها إلى الامتناع عن أعمال العنف، وإلقاء أسلحتها، والمشاركة دون شروط مسبقة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشعر بقلق بالغ إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية، مع تزايد أعداد المشردين داخلياً واللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمعاناة اليومية للسكان المدنيين. ونلاحظ الدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة في تخفيف الآثار الإنسانية للأزمة.

ونعتقد أن تحقيق نتائج ملموسة عن طريق الجهود التي يبذلها القادة الإقليميون من خلال عمليتي نيروبي ولواندا سيكون حاسماً. وننوه بالإسهام الهام الذي تقدمه القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا ونرحب باستعداد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للانضمام إلى عملية التسوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أنه من الضروري مواصلة الجمع بين المبادرات والجهود التكميلية من أجل المساعدة الإقليمية. وتتمثل الأولوية في تحقيق وقف مستدام وطويل الأجل للأعمال القتالية وتهيئة الظروف لإجراء حوار شامل وجامع. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية أيضاً مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطار التأسيسي للسلام والأمن والتعاون لعام 2013 لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة بتنشيط الاتفاق الإطار. ونؤيد الأنشطة التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، الرامية إلى إقامة حوار حكومي دولي لتخفيف حدة التوتر في ذلك الجزء من أفريقيا.

ومن الواضح أنه يستحيل تحقيق تطبيع طويل الأجل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى من خلال التدابير العسكرية وحدها. فالحلول السياسية وحدها هي ما يمكن أن يؤدي إلى وقف شامل للأعمال القتالية وتهيئة ظروف حقيقية لتحقيق الاستقرار المستدام، وندعو إلى اتخاذ تدابير فعلية للتغلب على التوترات بين كينشاسا وكيفالي.

المتطلبات الأمنية للشعب الكونغولي. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي ألا يؤدي انسحاب البعثة إلى تفاقم أزمة إنسانية خطيرة أصلاً أو تعريض مزيد من الأرواح للخطر. وأعلم أن ذلك يجب أن يكون أحد شواغل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن الخيارات المحددة في الخطة الانتقالية للأمن العام (S/2023/574) تعتمد اعتماداً كبيراً على القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لشغل مناصب البعثة، ونحث المجلس على تجنب تأييد زيادة الدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجماعة شرق أفريقيا دون ضمانات مناسبة لمعالجة حقوق الإنسان والمساءلة وشواغل القيادة والسيطرة. وأكرر طلبنا الحصول على معلومات مفصلة عن أنواع الدعم الذي ستقدمه البعثة للقوة الإقليمية إذا أذن لها بذلك. كما نرحب بإجراء محادثة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تكون أكثر فعالية.

ولكن لنكن واضحين. لا يمكن للبعثة أن تحقق السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بمفردها. ولهذا السبب ندعو مرة أخرى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قطع العلاقات مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وبذلك تنهي علاقة ظلت لفترة طويلة مصدر قلق لرواندا. كما ندعو رواندا إلى إنهاء دعمها لحركة 23 مارس والانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى إدانة أعمال رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على ستة أفراد لإسهامهم في تصعيد النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 15 أيلول/سبتمبر، أدرجت الولايات المتحدة رواندا في قائمة الدول بموجب قانون منع تجنيد الأطفال لدعمها لحركة 23 مارس، التي جندت أو استخدمت الجنود الأطفال. ونتيجة لذلك، ستحظر بعض عناصر المساعدة الأمنية الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة. ونحن ملتزمون بتحديد المزيد من الكيانات والأفراد الذين يهددون السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث أعضاء المجلس الآخرين على الانضمام إلينا في تلك العملية.

وفي الختام، أود أن أرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الإعداد للانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر، وأن أتمنى لها كل النجاح في تنظيمها. وبصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن، فإننا نؤكد، من جانبنا، استعدادنا للمساعدة في حل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز الحوار البناء بين دول المنطقة. ونحن ملتزمون بالعمل بتعاون وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وممثليها.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها. وتقدر الولايات المتحدة التوضيحات التي تقدمها هي وفريقها وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها كل يوم. كما أعرب عن تقديري الكبير للإحاطة التي قدمتها السيدة آني مودي، التي نشكرها على حضورها معنا اليوم. وأود أن أرحب بعودة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، والممثل الدائم لرواندا إلى المجلس.

لقد استمعنا إلى النداء الذي وجهته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للبدء في التخطيط لخروجها من البلد، وكان آخرها من خلال رسالة وزير الخارجية إلى المجلس (S/2023/648، المرفق). ونعرب عن تقديرنا ومشاطرتنا لالتزامها بالانسحاب المسؤول والمنظم والتدريجي والناجح، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين. ومع ذلك، فإن 24 عاماً من حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل استثماراً هائلاً في الموارد والأرواح، ويجب أن نبني على تلك الاستثمارات. وأتطلع إلى سماع المزيد من الأمانة العامة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن كيفية ضمان حماية المدنيين قبل رحيل البعثة وأثناء رحيلها وبعده.

وبصراحة، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء احتمال ألا تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الأمن الإقليمية مستعدة لتلبية

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مقبولة. والولايات المتحدة ملتزمة بانتقال منظم ومنسق لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبمساعدة الحكومة على تعزيز مؤسسات الحكم والعدالة والأمن الرئيسية.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

وأود أن أشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، على عملها الرائع حقا على رأس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر سعادة السفير ميشيل كزافيي بيانغ، شقيقنا، على بيانه المنير بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأرحب ترحيبا حارا بمشاركة دولة السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في هذه الجلسة. وأرحب أيضا بحضور ممثل رواندا، سعادة السفير كلافر غاتيتي.

سيركز بياننا اليوم على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلم بالإنكليزية)

وتشعر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بقلق عميق إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في لحظة حرجية، حيث يستعد شعب البلد الشقيق للانتخابات العامة المقبلة.

وفي ذلك الصدد، وعلى الجبهة السياسية، نشيد بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات العامة، بما في ذلك تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. ونرحب بانعقاد المجمع الانتخابي وفتح باب الترشيح في 9 أيلول/سبتمبر. وفي ذلك السياق، نشجع السلطات الكونغولية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الأمن والشفافية والشمول

لقد عززت المنطقة أيضا جهودها. وأقدر الجهود الهامة التي تبذلها الهيئات الإقليمية الأفريقية للعمل من أجل تحقيق السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من خلال عمليتي نيروبي ولواندا. ويجب تحديد موعد الدورة المقبلة لعملية نيروبي بغية إظهار التقدم المحرز نحو التوصل إلى حل تفاوضي.

ويساورني القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، على النحو الذي ذكرته اليوم الممثلة الخاصة للأمين العام والسيدة مودي. والواقع أنني أشعر بالفزع والخجل لأن هذه الهجمات متواصلة، كما هي، وينبغي لنا جميعا أن نشعر بالفزع إزاء ما يحدث هناك. ويقع على عاتقنا التزام ببذل كل ما في وسعنا لتوفير الحماية والدعم للنساء والفتيات. وينبغي أن ندعم حقهن في خوض الانتخابات وحقهن في التصويت في الانتخابات من دون خوف.

وأخيرا، فإن الانتخابات الحرة والنزيهة أساسية لاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل. وأود أن أشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعمها اللوجستي، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ونحن نقدر إدانة الرئيس تشيسيكودي تشيلومبو لخطاب الكراهية، ولكننا نحث الحكومة على اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة لحماية طوائف الأقليات من العنف. كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء القمع السياسي مع اقتراب الانتخابات، بما في ذلك الاعتداء على التعبير المدني، والمضايقات والعنف ضد المعارضة وأعضاء المجتمع المدني من قبل قوات الأمن، فضلا عن الإجراءات القضائية التي تشمل اثنين من المرشحين الرئيسيين المعلنين. ينبغي أن يتمكن جميع الكونغوليين من الإدلاء بأصواتهم للمرشحين الذين يختارونهم، من دون قلق بشأن الأمن والسلامة. هذا أقل ما يمكن أن يتوقعوه من حكومتهم.

تحتاج بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعم المجلس، ولكنها تحتاج أيضا إلى دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن التهديدات والهجمات ضد

واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي طوال العملية الانتخابية. ونرحب ببدء الدورة الأخيرة لمجلسي البرلمان في 15 أيلول/سبتمبر 2023، والتي ستنجح على وجه الخصوص النظر في ميزانية 2024 والنظر في القوانين المتعلقة بالإصلاحات العاجلة.

وعلى الجبهة الأمنية، ندين بأشد العبارات دورة العنف والإرهاب التي تمارسها الجماعات المسلحة على الأراضي الكونغولية، ولا سيما الجماعات المسلحة الرئيسية - القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وحركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وندين بشدة استمرار الانتهاكات ضد السكان المدنيين واستغلال ونهب الموارد الطبيعية للبلد.

وندعو جميع الشركاء إلى تقديم الدعم المالي والمادي والتقني إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبناء قدراتها.

وتشيد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالمساهمة القيمة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة شرق أفريقيا وجهودهما لتحقيق الاستقرار وحماية السكان المدنيين، فضلا عن تصميم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على المساهمة في جهود السلام في البلد.

ويجب أن نعرب عن قلقنا إزاء المشاعر المناهضة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وحملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، التي تؤثر سلبا على تنفيذ ولاياتها. إن أعمال العنف التي وقعت في غوما في 31 آب/أغسطس غير مقبولة. ولذلك، نشجع السلطات الكونغولية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان العدالة لأسر الضحايا.

ونحيط علما بطلب السلطات الكونغولية من مجلس الأمن تسريع انسحاب قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2023. ونشدد على ضرورة التعاون الوثيق بين السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، بغية كفالة انسحاب سلس ومنظم وتدرجي ومنسق يضمن حماية المدنيين وسلامة وأمن أفراد البعثة.

وفيما يتعلق بالمشاركات على المستوى الإقليمي، تكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعمها للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الأمنية التي تؤثر على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بعمليتي نيروبي ولواندا الإقليميتين، اللتين تشكلان حلين سياسيين أفريقيين موثوقين لإنهاء الأزمة، وبالتالي تستحقان دعم المجتمع الدولي بأسره.

وفي ذلك الصدد، من الملح تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية الواردة في اتفاقي نيروبي ولواندا، بغية تحقيق وقف الأعمال القتالية والانسحاب الفوري للجماعات المسلحة من المناطق المحتلة. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى إعادة جميع الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانها. ونحث جميع الجماعات المسلحة المحلية على الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

ونرحب بقرار تجديد ولاية اتفاقية مركز القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023 ونرحب بإنشاء فريق عامل لتنسيق مبادرات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتمر جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ 25 عاما بأزمة أمنية أودت بحياة أكثر من 10 ملايين شخص. وقد تواصلت جلسات المجلس منذ سنوات، ولكن على الرغم من نداءاتنا المستمرة، فإن الحالة الأمنية والإنسانية للسكان المدنيين، ولا سيما محنة النساء والأطفال، آخذة في التدهور. وكان ذلك واضحا للعيان خلال زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس الماضي، أثناء

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في حماية المدنيين. ونشيد بالبعثة والممثلة الخاصة كيتا على جهودهما المتواصلة في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الهشة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي احترام عمليات السلام الإقليمية ويجب أن يتوقف كل دعم للجماعات المسلحة.

ونوه بطلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم موعد انسحاب البعثة، ونرحب بالتزام الحكومة بضمان أن تكون العملية تقدمية ومسؤولة. ونريد أن نرى نقلا للمهام من البعثة إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُحرز بالفعل تقدم كبير في هذا الصدد في السنوات الأخيرة، مع انسحاب البعثة من كاساي وتجانيقا. وينبغي الاسترشاد بالدروس المستفادة من تلك العمليات في انسحاب البعثة من المقاطعات الأخرى. واستعدادا لمزيد من انسحاب البعثة، نشجع البعثة على مواصلة نقل المهام إلى الدولة الكونغولية، وعند الاقتضاء، إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين.

إن المملكة المتحدة مستعدة لمواصلة النظر في تعزيز تواجد البعثة وتخفيض الحد الأقصى للقوات خلال تجديد ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر، تمشيا مع طلب الحكومة لتسريع الانسحاب. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن ننظر بعناية في الآثار المترتبة على تخفيض البعثة على السكان المدنيين. وستكون عواقب المغادرة المتسارعة وخيمة. وبالإضافة إلى تقديم الدعم المكثف لقوات الأمن الكونغولية في العمليات ضد الجماعات المسلحة، تحمي البعثة حاليا آلاف المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما يمكن للأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يضطلعوا بدور داعم، يجب أن تكون الحكومة راعية وقادرة على تحمل مسؤولياتها عن حماية المدنيين.

ونشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاتفاق مع البعثة بشأن المسؤوليات عن التخفيض التدريجي على نحو مسؤول وطبقا للظروف. وينبغي أن يشمل ذلك خطة مستدامة لتوفير الأمن في تلك المناطق التي تنسحب منها البعثة. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا

رئاسة موزامبيق للمجلس. ويتم التضحية بأجيال من جراء استمرار حوادث العنف والإرهاب. ولا يزال عمل الأطفال والاعتصاب كسلاح من أسلحة الحرب متفشين، مما يشكل تهديدا لمنطقة البحيرات الكبرى وللسلام والأمن الدوليين عموما.

ونؤمن إيماننا راسخا بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمتع بموارد طبيعية هائلة، بما في ذلك الموارد ذات الأهمية الحاسمة للتحويل في مجال الطاقة في العالم. ولا بد من تحرير البلد من قيوده من أجل حل التناقض بين الثروة الهائلة التي تتمتع بها التربة الكونغولية وباطن أرضه والفقر المدقع لسكانه.

ونلاحظ أنه على الرغم من التدابير التي اتخذها المجلس والمجتمع الدولي، فإن الحالة الإنسانية لا تزال مزرية. وفي شرق البلد، هناك 6,1 مليون نازح داخليا وحوالي 4,4 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 9 و 14 عاما غير ملتحقين بالمدارس.

وتتفاقم الكارثة الإنسانية بسبب عواقب تغير المناخ، الذي له تأثير ملموس على الأمن في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، يحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن جميع الشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعبئة الأموال لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023.

وفي الختام، يدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الحالية من أجل السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا الثابت لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، والممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة مودي على إحاطاتهم اليوم.

وأرحب بمشاركة نائب رئيس الوزراء لوتندولا أبالا بنأبالا والممثل الدائم لرواندا في اجتماعنا.

أنغولا وبوروندي وكينيا وبلدان أخرى في المنطقة، في بياناتهم أمام الجمعية العامة، المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى زيادة الثقة المتبادلة في بغية صون الأمن المشترك. وتؤيد الصين عمليات حفظ السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأنغولا، من بين بلدان وكيانات أخرى، وتشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم. وفي حزيران/يونيه، دعا الاتحاد الأفريقي ممثلين عن جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى مؤتمر قمة رباعي عقد في أنغولا بغية تعزيز التنسيق بدرجة أكبر فيما بين المنظمات الإقليمية. وتشجع الصين جميع الأطراف على العمل بروح مؤتمر القمة من أجل مزيد من التآزر بشأن مسألة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع من المبعوث الخاص شيا هوانغ والممثلة الخاصة كيتا تعزيز التواصل والتعاون ودعم جهود الوساطة الإقليمية، بما يتماشى مع ولاية كل منهما.

ثالثاً، ستكون الانتخابات العامة التي ستجرى في نهاية هذا العام معلماً بارزاً في العملية السياسية وعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد الصين جهود الحكومة الكونغولية في التحضير للانتخابات. وكان هناك ارتفاع في الآونة الأخيرة في التوترات السياسية. وتأمل الصين أن تضع جميع الأطراف في اعتبارها المصالح الأساسية للبلد وشعبه، وأن تعزز الحوار وتحل الخلافات لكفالة إجراء الانتخابات بصورة سلسة وسلمية. وبما أن الانتخابات العامة هذا العام هي بطبيعتها من الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الصين تأمل أن يحترم المجتمع الدولي سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وامتلاكها زمام أمورها وأن يتجنب الضغط والتدخل الخارجيين.

وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات حماية المدنيين، والأعمال التحضيرية للانتخابات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتأمل أن تعزز البعثة اتصالاتها مع حكومة البلد المضيف وشعبه بغية تعزيز الثقة المتبادلة، وتجنب الاشتباكات والحوادث الأمنية والوفاء بولايتها بفعالية.

تأماً عمليتي السلام في نيروبي ولواندا، وهما أساسيتان لمعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع.

وفي الختام، نتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة بشأن مستقبل البعثة خلال تجديد الولاية ولضمان اضطلاعنا بمسؤوليتنا كمجلس لدعم السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بالسيد لوتندولا أبالا بنأبالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الدائم لرواندا في جلسة اليوم.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسفير بيانغ على إحاطتهما. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة مودي.

تمر جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن بمرحلة حرجية فيما يتعلق بصون الأمن والاستقرار، والنهوض بالعملية الانتخابية وتحسين الحوكمة. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يوليا اهتماماً لشواغلها، وأن يعززا التنسيق مع بلدان المنطقة وأن يقدموا دعماً بناءً. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/691)، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، على الرغم من عدم وقوع أعمال قتالية كبيرة مؤخراً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت هناك اشتباكات متزايدة بين الجماعات المسلحة وتزايدت الهجمات على المدنيين. ولا تزال الحالة متوترة. وتحث الصين حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة على تنفيذ قرارات عمليتي نيروبي ولواندا، ووقف العنف بأسرع ما يمكن، والانسحاب من المناطق المحتلة. وتؤيد الصين البلدان المعنية في حل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور. وتجدر الإشارة إلى أن صون الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد أساساً على بناء القدرة الأمنية للبلد. ويلاحظ تقرير الأمين العام أن خطة إصلاح الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تواجه تحديات، مثل النقص في التمويل. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني اللازم.

ثانياً، يؤثر استقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأمن العام في منطقة البحيرات الكبرى. وفي الأسبوع الماضي، دعا قادة

المتسارعة لحفظ السلام يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على آلاف النازحين داخليا، ولا سيما النساء والفتيات، كما سمعنا. ويصدق ذلك بصفة خاصة في المناطق التي تشكل فيها قواعد بعثة الأمم المتحدة الحصن الوحيد، مهما كان ضعيفا، ضد الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

ولضمان النقل الناجح للمسؤوليات الرئيسية للبعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما حماية المدنيين، يجب تعزيز سيادة القانون وقطاع الأمن. ويعرض تقرير الأمين العام (S/2023/574) خيارات بعثة الأمم المتحدة للتكيف. وعلى هذا الأساس، نشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على زيادة التعاون مع البعثة لتعزيز قدرات القوات المسلحة والشرطة الوطنية.

ثانيا، يظل دور المنطقة في البحث عن حلول سلمية محوريا. وهذا أمر أساسي لضمان وجود حيز سياسي لتخفيف التوترات الإقليمية ومعالجة انعدام الأمن. وقد ساعد الدعم المقدم من جماعة شرق أفريقيا على ردع بعض عمليات الجماعات المسلحة مثل حركة 23 مارس. وفي هذا الصدد، يمكن مواصلة استكشاف اقتراح الأمين العام بتقديم الدعم من بعثة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها القوات الإقليمية.

ويجب أن تكون جميع الجهود العسكرية الإقليمية جزءا من العمليات السياسية الرامية إلى توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تجرى وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتؤكد سويسرا مجددا دعمها للمبادرات السياسية والدبلوماسية الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى الوفاء بالتزاماتها وإقامة حوار صادق ووقف دعمها للجماعات المسلحة.

ثالثا، في الفترة السابقة للانتخابات، يجب على السلطات الكونغولية أن تضاعف جهودها لضمان حيز مدني مفتوح وتعددي. ويستتبع ذلك ضمان التوصل إلى نتائج ذات مصداقية وكفالة عملية شفافة وشاملة للجميع، كما ذكر الرئيس تشيسيكدي تشيلومبو أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي. ونرحب بالتزام اللجنة الوطنية

ويتركز اهتمام جميع الأطراف على الترتيبات المقبلة للبعثة. أحاطت الصين علما بخطاب الرئيس تشيسيكدي تشيلومبو أمام الجمعية العامة الذي أوضح فيه الموقف الكونغولي وبالرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من وزير الخارجية وشؤون الفرانكوفونية لوتوندولا أبالا بينأبالا بشأن هذه المسألة (S/2023/648، المرفق). وينبغي للمجلس أن يشجع إجراء مناقشات بناءة ومسؤولة بين الأمانة العامة وبعثة منظمة الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ولدى صياغة ولاية بعثة الأمم المتحدة وخططها للمرحلة الانتقالية، من الضروري أن نراعي تماما آراء جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن نأخذ في الاعتبار الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذ ترتيبات سليمة ومعقولة.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بنتو كيتا، والسيدة آني تينغامينديت مودي على إحاطتهما. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لغابون على بيانه. وأرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لرواندا في هذه الجلسة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقف عند مفترق طرق حاسم في سعيها إلى ضمان السلام والأمن الدائمين على أراضيها. وتحقيقا لتلك الغاية، تعتقد سويسرا أن هناك ثلاثة مجالات ذات أولوية لجهودنا: أولا، ضمان نجاح العملية الانتقالية؛ وثانيا، تعميق المبادرات الإقليمية لصالح السلام؛ وثالثا، ضمان إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. أولا وقبل كل شيء، استمعنا إلى طلب الحكومة الكونغولية التعجيل بالانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأخذ ذلك على محمل الجد. وسيكون من الضروري ضمان انسحاب البعثة على نحو مسؤول ومنظم ومستدام، مع الإصرار على أهمية احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ويجب أن يكون الانسحاب في إطار شراكة تقوم على الثقة بين الدولة الكونغولية والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. فالمغادرة

التقارير التي تقيد بحدوث زيادة كبيرة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني والخسائر في الأرواح، بسبب تزايد الطابع الفتاك للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بالبعثة لتفانيها في توفير فضاءات آمنة للسكان المحليين. وتمديد ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا مؤخرا تطور إيجابي. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكتسب المبادرات الإقليمية الجارية، بما في ذلك عمليتا نيروبي ولواندا، زخما متجددا.

ويؤدي أي دعم للجماعات المسلحة إلى تفاقم الحالة الإقليمية المتردية بالفعل ويجب وقفه فورا. ولتجنب خلق فراغ أمني، يظل إصلاح قطاع الأمن بقيادة الحكومة مهمة ملحة. وتواصل اليابان دعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتطوير الخبرة المجتمعية من خلال بناء القدرات والمؤسسات. ويجب أن يقرن الانسحاب المسؤول للبعثة أيضا بوجود فعال لسلطات الدولة يكفل سيادة القانون.

إن جهودنا المتواصلة للتخفيف من أزمات الأمن البشري المستمرة أمر حتمي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات، ويجب أن نتمسك بالنهج القائم على الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويتعرض الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات النازحين داخليا المكثفة، ولا سيما النساء والأطفال، لانتهاكات وتجاوزات لحقوقهم الإنسانية. وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ما فتئت اليابان تساعد في منع العنف الجنساني وتقديم الرعاية اللاحقة له، وكذلك في مجال الصحة الإنجابية، بتوفير عيادات متنقلة في منطقة كيفو الشمالية.

أخيرا، إن تعزيز التماسك الاجتماعي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار المستدام. وقد لاحظنا بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية والمحلية. ويتطلب كسب ثقة الناس وبناء الوحدة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وسلمية وشفافة. وعلى النقيض من ذلك، فإن تقليص الحيز المدني وعرقلة الحملات السياسية المشروعة سيزيد من انقسام السكان. وتضطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة بدور هام في تقديم الدعم لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

المستقلة للانتخابات بتسجيل الناخبين. ومع ذلك، فإننا نشجب التقارير التي تقيد بتقليص الحيز المدني ومزاعم الاحتجاز التعسفي للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء أحزاب المعارضة.

أخيرا، فإن العنف الذي ارتكب خلال المظاهرات الأخيرة في غوما غير مقبول. ونرحب بالتدابير المتخذة لتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة ونشجع السلطات على إجراء تحقيقات موثوقة وشفافة.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن قلق سويسرا إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، نؤيد زيادة الاستجابة الإنسانية الدولية وقد خصصنا أموالا إضافية. ولسويسرا وجود طويل الأمد في البلد، سواء في كينشاسا أو في الشرق. وهي على استعداد لدعم العملية الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام كيكا والسيدة مودي، المديرية التنفيذية والمؤسسة المشاركة لمؤسسة "عافية ماما"، على إحاطتهما. وأرحب بتقرير رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) وبمشاركة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن ممثل رواندا.

في الشهر الماضي، تلقينا تقرير الأمين العام عن خيارات إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/574) ودور الأمم المتحدة المستقبلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أبرز التقرير، فإن تحقيق انتقال سلس ومسؤول ومستدام هو هدفنا المشترك. وتتطلب تهيئة الظروف المواتية لذلك تعاوننا وثيقا وبناء بين جميع أصحاب المصلحة، مسترشدين بامتلاك البلد المضيف لزام الأمور بقوة. والنقاط المرجعية ذات الأولوية هي المبدأ التوجيهي الرئيسي لجهودنا المنسقة.

وتعزيزا لمسعانا الجماعي، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، إن ضمان حماية المدنيين هو العنصر الأساسي لأي عملية إعادة تشكيل مستقبلية لبعثة منظمة الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء

والقانون الدولي الإنساني قبل الانتقال وأثناءه وبعده. إن تنفيذ واستكمال التدابير التي تقررت في إطار عمليتي لواندا ونيروبي أمر أساسي لنجاح عملية السلام في المنطقة.

ونأمل أن تشارك جميع الأطراف المعنية مشاركة بناءة في الجولة الرابعة من المشاورات في إطار عملية نيروبي. ومن الضروري تنسيق تنفيذ جميع المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار السياسي والتمكين من إجراء حوار. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة تقوم بعمل فعال، ولهذا السبب يمكنها الاعتماد على دعمنا. ونعرب عن تقديرنا لعمل الحكومة في الإعداد لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، وكذلك عمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في كفالة أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع تكفل مشاركة المرأة، غير أنه يجب تكثيف كل هذه الجهود. وندعو أيضا إلى إتاحة المجال لحيز مدني واحترام حرية التعبير والرأي والتجمع. ونشدد على ضرورة إيلاء أهمية قصوى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني خلال الفترة التي تسبق الانتخابات. ويجب التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وزيادة العنف الجنساني وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. فالمساءلة أمر حيوي لعمليات السلام. ولذلك، نعتقد أن طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تحقق المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المرتكبة في مقاطعة كيفو الشمالية خطوة مهمة نحو تحقيق ذلك الهدف.

ويجب أن يظل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوية في مناقشات مجلس الأمن، ولذلك ينبغي أن نركز اهتمامنا على المناقشات المتعلقة بولاية بعثة الأمم المتحدة والعملية الانتقالية.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في كيتا على إحاطتها وعلى العمل الذي تقوم به هي وفريقها. وأشكر السيدة مودي على ملاحظاتها. وأعرب أيضا عن امتناني للممثل الدائم لغابون بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما قدمه من معلومات مستكملة.

ولا تزال اليابان ملتزمة بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونحن مصممون على مواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): ننوه بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم لرواندا في هذه الجلسة. وأشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمم المتحدة العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسفير ميشيل كزافيي بيانغ، الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتهما. كما أعرب عن امتناني على الإحاطة التي قدمتها السيدة آني مودي، المديرية التنفيذية لمنظمة "عافية ماما" غير الحكومية.

لا يزال العنف يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالحزن إزاء الوفيات التي حدثت بسبب النزاع ونؤكد من جديد التزامنا بدعم جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام في البلد. إن دعم المجتمع الدولي أساسي لتلبية احتياجات 26,4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد والنازحين في إقليم نيراغونغو وغوما وعددهم 350 000 شخص. وندعو إلى كفالة أمن العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات وضمان وصولهم السريع ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وندين اختطاف تسعة من العاملين في المجال الإنساني في كباشا ومنطقة كيبيريبي الصحية وغاتيجا، والذين أطلق سراحهم بفضل جهود قوات الأمن.

ونحث الحكومة على مواصلة تخصيص الموارد اللازمة لدعم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وبينما نحترم قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المغادرة المتوقعة لبعثة الأمم المتحدة، فإننا ندعو إلى التعاون الوثيق بين الحكومة والأمم المتحدة في التمكين من الانتقال التدريجي والمسؤول، وذلك لتفادي الثغرات الأمنية وكفالة احترام حقوق الإنسان

مفاوضات لصياغة رؤية موحدة. وفي الوقت نفسه، نرى أن تعزيز ولاية دعم تدريب قوات الأمن الوطنية وبناء قدراتها خطوة إيجابية. وتشجع مالطة التنسيق المعزز والمنظم بين البعثة والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وتشدد على أهمية التركيز على نتائج المفاوضات المتعلقة بعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وتؤكد مالطة من جديد التزامها الثابت بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي طال أمده في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين إدانة قاطعة الفظائع التي ترتكبها جميع الجماعات المسلحة ونتوقع من كل الأطراف أن تحترم القرارات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عمليتي نيروبي ولواندا. ويجب أن يظل تعزيز النظام القضائي في صميم المساعي الحكومية والمساعي المتعددة الأطراف، مما يبعث الأمل في نفوس المجتمعات المحلية التي ما فتئت تتعرض لجرائم وانتهاكات بشعة. وإذا مارس القضاء وظيفته بفعالية، فسيكون ذلك أيضاً بمثابة رادع للتجاوزات في المستقبل. لقد رحبنا ببدء بعثة تحقيق تابعة للدعاء العام عملها في بلدة لالا في وقت سابق من هذا الشهر ونقدر التزام الحكومة بمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت في 30 آب/أغسطس. وننقد بتعازينا لأسر ضحايا المذبحة البشعة.

في الختام، لا نزال نعتقد أن الجهود العسكرية، مهما كانت قوية، لن تكفي أبداً لحل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تكون الأسبقية للحوار السياسي الحقيقي والجهود المتضافرة الرامية إلى التوصل إلى حل توفيقي من أجل تمهيد الطريق للسلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

أود بداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها وعلى العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أشكر السفير بيانغ على إحاطته حول أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب

كما سمعنا، لا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق. ويُقدّر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هذا العام وحده بنحو 25,8 مليون شخص، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير. وتشهد أعداد النازحين ارتفاعاً حاداً. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني مستمراً بلا هوادة وتجنيد الأطفال لا يزال قائماً. وبينما نرحب بتوسيع مجال العمليات على نطاق المنظومة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تم تفعيله في حزيران/يونيه، وبالخطة التشغيلية الموازية، نلاحظ أن الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص التمويل مقارنة بالاحتياجات.

تأتي هذه الإحاطة الدورية في مرحلة محورية، حيث إننا في الربع الأخير الذي يسبق الانتخابات الرئاسية. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة أن تجسد العملية الانتخابية مبادئ الحرية والإنصاف والشفافية وشمول الجميع. ويجب أن يبقى الحيز المدني من دون عوائق إذا أُريد له أن يشكل الخطاب العام. وبعيدا عن نتيجة الانتخابات، يمكن أن يشكل إحراز تقدم مصير البلد حقا وأن يغرس الثقة في مؤسساته. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث تخويف وعنف تستهدف أعضاء المعارضة السياسية وممثلي المجتمع المدني. ونشيد بالدعوة التي وجهها الرئيس تشيسيكيدى إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لمراقبة العملية الانتخابية، ومالطة على ثقة من أن الحكومة الكونغولية ستكفل مشاركة تلك المنظمات بصورة آمنة ودون عوائق. وفي ذلك السياق، نكرر دعوة الأمين العام إلى التعجيل بسن مشروع قانون مكافحة النزعة القبلية والعنصرية وكرهية الأجانب.

سيُكلّف مجلس الأمن قريبا بالتفاوض على تجديد ولاية البعثة، بما يتماشى مع التقيق الجاري للخطة الانتقالية المشتركة، التي ستمهد الطريق لانسحاب البعثة في نهاية المطاف. وترحب مالطة بتقارب الآراء بشأن انسحاب البعثة بصورة تتماشى مع الحقائق في الميدان، وبما يكفل انتقالا ينطوي على نقل المسؤوليات الأساسية للبعثة إلى السلطات الكونغولية. واسترشادا بتلك المبادئ، نؤيد اقتراح الأمين العام سحب الوحدات من مقاطعة كيفو الجنوبية. ونعتقد أن وضع جدول زمني محدد جيدا للعملية أمر حتمي، ونحن على استعداد للدخول في

المسلحة المحلية ووقف التعاون معها. ويجب على جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية أن توقف أعمالها العدائية، كما يجب على حركة 23 مارس أن تتسحب فعليا من المواقع التي تحتلها وأن تتضمن إلى عملية التسريح ونزع السلاح، على النحو المتفق عليه في لواندا، مع مراعاة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة، أحاطت ألبانيا علما بطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية التعجيل بانسحاب البعثة. وتدعم ألبانيا جهود الأمم المتحدة لبلورة الخطة الانتقالية المشتركة المنقحة، بالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمشيا مع تطلعاتها. وبالنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر والحالة الأمنية الهشة في شرق البلد، ينبغي أن تكفل الخطة في صيغتها النهائية انسحابا منظما، وفي الوقت نفسه، بسط سلطة الدولة وقدرتها على حماية المدنيين.

أخيرا، أود أن أعرب عن خالص تعازي ألبانيا للسلطات الكونغولية والشعب الكونغولي في الخسائر في الأرواح في أعقاب أحداث 30 آب/أغسطس في غوما. إن الشعب له حق مطلق في التجمع السلمي، ويقع على عاتق السلطات التزام بالرد بشكل متناسب على أعمال العنف. ومن ذلك المنطلق، نرحب بإعلان الحكومة أن الحادث قيد التحقيق وأن المحاكمة قد بدأت، وينبغي أن تكون نتائجها وافية ونزيهة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد لوتوندولا أبالا بينأبالا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
(تكلم بالفرنسية): باسم الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكودي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة الكونغولية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم المكرسة حصرا للحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وببين لي ذلك الإجراء تركيز البلدان المجتمعة هنا - ومجلس الأمن من خلالها - على التوصل إلى تسوية سريعة ونهائية للحالة الأمنية والمسائل الإنسانية في بلدي، وأكرر هنا الإعراب عن امتناننا على ذلك.

بمشاركة كل من السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بينأبالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الدائم لرواندا في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السيدة مودي على ملاحظاتها وعلى إطلاعنا على معاناة جميع ضحايا العنف الجنسي والناجين منه الذين لا صوت لهم، والذين يستحقون العدالة وفرصة ثانية كي يعيشوا حياة كريمة. ومن الأهمية بمكان أن ندعم الجهود الرامية إلى مواجهة التصاعد الهائل في أعمال العنف الجنسي الذي يستهدف النساء والفتيات النازحات، بمن فيهن اللاتي يعشن في مخيمات النازحين داخليا.

سأركز الآن على الحالة السياسية والأمنية في البلد، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة. إن ألبانيا تشعر بالتفاؤل إزاء الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن الأعمال التحضيرية لها والجهود المبذولة لكفالة عملية تتسم بالشفافية وشمول الجميع، بما في ذلك النساء. ونأمل أن نرى نفس الالتزام من جانب الحكومة تجاه معالجة العديد من الشواغل وتبسيط الضوء على الأحداث المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك تقلص الحيز المدني، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2023/691).

وإذ ننقل إلى التطورات الأمنية، فإننا جميعا نتشاطر نفس الشواغل إزاء الحالة المضطربة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي ألا تتكون لدينا انطباعات خاطئة: فالقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو لا يزالان يشكلان مصدر إرهاب دائم للمدنيين. وعلاوة على ذلك، فإننا نرصد بحذر وقف إطلاق النار بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية. ومن الممكن أن تؤدي الاشتباكات المتزايدة بين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة والعلاقات غير المستقرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى الإخلال بالبنية الجيوسياسية للمنطقة. وللحيلولة دون حدوث ذلك، من المهم أن تلتزم جميع الأطراف بعملية السلام الإقليمية، أي بتنفيذ عمليتي نيروبي ولواندا.

وتقع على عاتق رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولية منح السلام فرصة ليزداد قوة من خلال إنهاء الدعم المقدم للجماعات

البلد. وأكد مضمون الرسالة وأكرر شكري للمجلس على نظره فيها بتمعق وأمل أن يحدث ذلك بأقصى درجات الوضوح والموضوعية وبروح بناءة.

وأود هنا أن أنعش ذاكرة المجلس بالإشارة إلى أنه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.9215)، كان لي شرف توجيه انتباه الأعضاء إلى أن المذابح التي يتعرض لها السكان الكونغوليون وأبشع الفظائع وأعمال العنف الجنسي ضد النساء وتجنيذ الأطفال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الجماعات الإرهابية المسلحة، لا تزال مستمرة بل وفي تزايد في شرق البلد على الرغم من وجود نحو 16 000 من قوات الأمم المتحدة هناك على مدى السنوات الـ 25 الماضية وإنفاق بلايين الدولارات من أجل استعادة السلام والأمن.

كما نبّهتُ المجلس إلى التوترات المتصاعدة التي تسمم العلاقات بين البعثة والشعب الكونغولي، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الأراضي التي نهبتها تلك الجماعات المسلحة. دأب هؤلاء المواطنون على انتقاد البعثة لسليبيتها الواضحة وعجزها عن حمايتهم من الجماعات الإجرامية أو عن المساعدة في وضع حد لانعدام الأمن الذي ما فتئوا يتعرضون له والذي يكاد يكون دائماً. وللحيلولة دون استمرار تدهور الحالة وإعطاء فرصة لنجاح عمليتي السلام في نيروبي ولواندا ومنع حدوث الأسوأ، لم أقترح على المجلس في الجلسة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر توضيح ولاية البعثة فحسب، بل بيّنتُ أيضاً تفضيل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ترى البعثة تنفذ السلام وتصنعه وتكون مجهزة بأسلحة ملائمة لتحدياتها وقضاياها الراهنة، بما في ذلك الاضطرار إلى التعامل مع الجيش التقليدي لدولة عضو، قوات الدفاع الرواندية، ووكلائه من حركة 23 مارس.

وبالمناسبة، كان هذا الطلب متماشياً مع البيان الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش للصحافة الدولية، وتحديداً إذاعة فرنسا الدولية وشبكة فرانس 24 التلفزيونية. اعترف البيان بإخلاص كبير

استمعت باهتمام شديد إلى مختلف البيانات التي أدلى بها قبل بياني، ولاحظت في سياق ذلك تصميمًا كبيرًا والتزامًا واضحًا من المجلس بالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة أن يصبح العدوان والمعاناة المأساويان اللذان تحملهما أبناء وطني لمدة 25 عاما جزءا من الماضي وأن يحفظا في ملفات التاريخ في أقرب وقت ممكن؛ وأشكر المجلس على ذلك أيضا. وسأحاول في بياني أن أجيب على شواغل الأعضاء وأساعدهم قبل كل شيء في فهم جوهر النهج الذي تتبعه حكومة بلدي ورئيسها، والذي بينته في الرسالة التي أحلتها إلى المجلس (S/2023/648، المرفق).

أود أولاً أن أقول إن تركيز هذه الجلسة ينصب على الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد طلبت إلي حكومة رئيس بلدي أن أتكلّم هنا اليوم لكي أقدم توضيحات للجميع وأسهم في سعي المجلس إلى إيجاد حلول. وكنت أفضل أن أكون المتكلم الأخير حتى أتمكن من تناول شواغل جميع المتكلمين الآخرين. ولذلك، أود أن تتاح لي الفرصة لتوضيح بعض النقاط بعد الإدلاء ببياني، إذا لزم الأمر، من أجل دفع المناقشة قدما بموضوعية وشفافية.

سيكون بياني اليوم أمام المجلس بمثابة تذكرة موجزة بالنهج الذي تتبعه جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن إزاء الأزمة الأمنية الخطيرة المشتعلة منذ ربع قرن في الجزء الشرقي من البلد، وتحديدا في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، اللتين عانتا جراء الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية المسلحة، بما في ذلك ما يسمى بحركة 23 مارس التي يدعمها البلد المعتدي علينا، رواندا، بالعتاد والقوات، وهو أمر معروف لدى الأمم المتحدة ولا ينكره أحد.

والواقع أنني نقلت، في رسالتي المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، رؤية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقترحاتها لإقامة شراكة فعالة ومثمرة - وأكرر، شراكة مع الأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن الحقيقيين والدائمين في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، مما سيساعد بلا شك في استعادة الثقة المحطمة بين المنظمة والشعب الكونغولي وإصلاح الصورة المشوهة لمنظمتنا في

خطة السلام الناتجة عن عمليتي نيروبي ولواندا، والامتثال لتوصيات المجتمع الدولي أو الاستجابة للنداءات المتكررة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية والشركاء الثنائيين للانسحاب من الأراضي الكونغولية المحتلة.

تعزز رواندا قواتها في كيفو الشمالية في الوقت الحالي. وأود أيضاً أن أبلغ المجلس بأن زميلي وزير الدفاع أبلغني قبل ساعتين - وقد تلقت الرسالة للتو - بأن طائرة عمودية تابعة للجيش الرواندي هبطت في رومانغابو صباح أمس. تقع رومانغابو في الكونغو. وترفض حركة 23 مارس المشاركة في عمليات التجميع المسبق في معسكر رومانغابو أو في مواقع نزع السلاح والتجميع التي أقيمت في مقاطعة مانيمبا قبل العودة إلى عملية نيروبي وتسجيل أعضائها في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وباختصار، فإن عملية حل الأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى متوقفة الآن وتسير في طريق مسدود تماماً من جانب حركة 23 مارس ورواندا.

وأعتقد أن السيدة كيتا ذكرت المغامرة الفاشلة لجماعة شرق أفريقيا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اللتين أرادتا الذهاب إلى رومانغابو وبوناغانا للنظر في إمكانية التجميع المسبق لحركة 23 مارس على النحو المتفق عليه. وما يخطئ البعض في اعتباره هدوءاً أو وقفاً لإطلاق النار هو في الواقع مجرد وقف صوري للأعمال القتالية من جانب حركة 23 مارس وسلفها، رواندا، وهو مأزق يسمح لهما بتعزيز احتلال الجيش الرواندي لمقاطعة كيفو الشمالية الكونغولية ومحاولة تقسيم بلدنا. وأود أن أقول مرة أخرى مردداً ما قاله رئيس دولتنا: إن الشعب الكونغولي ورئيسه، فيليكس أنطوان تشيسيكودي تشيلومبو، وحكومته لا يمكن أن يقبلوا أبداً مثل هذا العذاب والتشهير اللذين ليسا قدرًا مسبقاً ولا قضاء مبرماً.

ولهذا السبب، وبغية تجنب الدوران في حلقة مفرغة في وقت تستدعي فيه خطورة الحالة اتخاذ إجراء سريع وفعال، اختارت حكومتنا التعجيل بانسحاب البعثة، وهو انسحاب قرره مجلس الأمن قبل خمس

وبإحساس عالٍ بالمسؤولية بمدى استحالة مواجهة البعثة لمقاتلي حركة 23 مارس الذين يمتلكون أسلحة ثقيلة أكثر تقدماً من معدات البعثة، واقتراح، كما فعل الأمين العام، تعزيز ولاية البعثة ومعدات العسكرية لتمكينها من الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليها المتمثلة في حماية السكان المدنيين ودعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نفس المناسبة في كانون الأول/ديسمبر، كررتُ طلب حكومتي بأن يدين المجلس بحزم عدوان رواندا على بلدنا وأن يعاقب بشدة أولئك الذين خططوا ونفذوا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على أراضيها الوطنية. غير أننا نأسف لأن مجلس الأمن، في قراره 2666 (2022) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يأخذ في الاعتبار شواغل ومقترحات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا مشورة الأمين العام الحكيمة. لقد جدد ببساطة ولاية البعثة دون أي تغييرات، وكأن شيئاً لم يحدث. ومن الواضح أن هذا الموقف المتصلب لمجلس الأمن - الذي يغض الطرف عن الحقائق على أرض الواقع، ويتجاهل المطالبات المشروعة للشعب الكونغولي، ويظهر تردده في تغيير وضع البعثة - لم يعط عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أي زخم جديد. بل على العكس من ذلك، وكما كان متوقعاً، أصبح السكان في كيفو الشمالية أكثر عداء للبعثة، مما زرع في أذهان أفراد البعثة الخوف وعدم الأمان وأشعل أحداث العنف التي وقعت في 30 آب/أغسطس في غوما التي مات فيها 42 كونغولياً، والتي تلت أحداث حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022 في غوما وبنيني وبوتيمبو وكاسيندي، حيث لقي 30 كونغولياً وخمسة من حفظة السلام مصرعهم.

وكما يتضح من آخر تقرير للأمين العام مقدم إلى مجلس الأمن (S/2023/574)، والمؤرخ 2 آب/أغسطس، فإن الحالة الأمنية في كيفو الشمالية لم تزد إلا تدهوراً، وكبرت المأساة الإنسانية وابتات تؤثر الآن على نحو 5 ملايين نازح. وفي الواقع، وفقاً لتقرير تلقيته هذا الصباح، وصل هذا الرقم بالفعل إلى 6,2 مليون شخص. كما أن حدة التوترات في المنطقة لم تخف. ومع ضمان إفلات رواندا وحركة 23 مارس من العقاب، رفضنا بعناد الوفاء بأي من الالتزامات التي تعهدت بها لتنفيذ

وفي هذا الصدد، من الضروري التذكير بأن أكثر الأولويات الأمنية إلحاحاً لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن تتمثل في وضع حد للعدوان الرواندي عن طريق انسحاب قواتها من كيفو الشمالية؛ والقضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة في البلد، بما في ذلك حركة 23 مارس؛ وعودة المشردين إلى ديارهم؛ واستعادة سلطة الدولة في الأراضي التي تحتلها حركة 23 مارس؛ وتنظيم الانتخابات في جميع أنحاء البلد؛ وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. باختصار، إن أولويتنا العليا تتمثل في استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد.

وهذا هو المكان المناسب للتأكيد على أن الوقت قد حان لكي تستخلص الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الدروس من تدخلاتها في أفريقيا وأن تغير نموذج بعثاتها للسلام في قارتنا. إننا بحاجة إلى التفكير في الأمور بشكل صحيح، ولا يسعنا تحت أي ظرف من الظروف المضي بدون هذا التفكير. وينبغي أن يلاحظ المجلس أنه بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الأمر ليس مجرد مسألة إعادة تشكيل البعثة. فسنرتكب خطأ - أو بالأحرى سيرتكب أعضاء المجلس خطأ - إذا أعطينا الانطباع بأننا نريد لأي سبب من الأسباب، حتى بسبب سوء الفهم، أن نتحرك نحو إيجاد بعثة بديلة. ولن يكون ذلك مجرد خطأ، بل خطأ فادح.

وبغية تحقيق الأهداف التي ذكرتها، تحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجلس الأمن في المقام الأول على اتباع منطق الانسحاب الذي قررناه بالفعل، من خلال القيام بانسحاب سريع ولكن غير متعجل. ونرى أن انسحاب البعثة ينبغي أن يبدأ في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2023. وأود أن أذكر بأن هذا التسريع أوصى به الأمين العام أيضاً في تقريره الأخير.

كما نطلب إلى المجلس أن يكلف الأمين العام ببدء مناقشات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الاستعجال في إطار اللجنة المشتركة المنشأة بموجب القرار 2409 (2018)، التي أشرت إليها، بشأن المسائل التالية، التي لم تجر مناقشتها في السنوات الخمس

سنوات في القرار 2409 (2018) المؤرخ 27 آذار/مارس 2018، وذلك من خلال نقل بداية هذا الانسحاب التدريجي - وإنني أعني التدريجي - المنظم والمسؤول والمستدام من نهاية عام 2024 إلى نهاية هذا العام، 2023. وأود أن أشدد على أنه لا ينبغي لنا أن نخلط بين الإسراع والعجلة. لقد اتخذنا بالفعل قراراً بشأن الانسحاب. واعتمد مجلس الأمن بالفعل الخطة الانتقالية. وما تبقى هو طرائق الانسحاب، ولكنني لن أعود إلى ذلك - فالرسالة التي كتبتها إلى المجلس تحدد الحقائق بوضوح. تقترح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إعادة تنظيم تكتيكية لانسحاب البعثة لتحقيق الأهداف التالية.

يتمثل الهدف الأول في نزع فتيل التوتر المتزايد باستمرار بين البعثة والسكان المدنيين وتجنب تكرار التجارب المحزنة المتمثلة في الانسحاب المتسرع والقسري والعنيف أحياناً لقوات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يطمح رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة إلى أن يكون بلدنا نموذجاً للانسحاب الناجح والمشرف لقوات الأمم المتحدة من بلد أفريقي.

والهدف الثاني هو منع تكرار الحوادث المأساوية التي وقعت في غوما وبيني وبوتيمبو وكاسيندي، التي نعرفها جميعاً.

والهدف الثالث هو ضمان خروج مشرف للبعثة والحفاظ على الإنجازات التي تحققت من عملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أنجزت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قدراً كبيراً من العمل - ولا يمكن إنكار ذلك.

والهدف الرابع هو استعادة الثقة بين شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة مع استعادة مصداقية الأمم المتحدة وتصحيح صورتها المشوهة.

أما الهدف الخامس فهو تجربة آليات شراكة بديلة لتحقيق السلام مع الأمم المتحدة يجري إنشاؤها على نحو أفضل وأكثر فعالية، استناداً إلى الاحتياجات والأولويات الحقيقية والحالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية حل الالتزامات الأمنية والإنسانية في البلد وفي منطقة البحيرات الكبرى.

ويجب تقديم تقارير اللجنة المشتركة بين البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المسائل الأساسية التي ذكرتها إلى الحكومة ومجلس الأمن في موعد أقصاه نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقد شرحت للتو سبب تقديمنا لهذا الاقتراح. ومن نافلة القول إن انسحاب البعثة، كونه تدريجياً، سيجري تقييمه بانتظام، وأن أي صعوبات تنشأ أثناء تنفيذه سينظر فيها الطرفان - جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة - بصورة مشتركة بغية إيجاد حلول مناسبة. وتتوقع حكومتنا أيضاً أن ينظر مجلس الأمن، في جلسة ستعقد في كانون الأول/ديسمبر، في جميع تبعات النهج الجديد لانسحاب البعثة في مشروع القرار الذي سيعتمد بشأن مركز البعثة.

وخلال تبادل الآراء الصادق الذي أجريته أنا والوفد المرافق لي على الصعيد الثنائي في الأسبوع الماضي مع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء الأفارقة الثلاثة ورئيس المجلس، وكذلك مع وفود الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، لاحظنا مع الارتياح أن توافقاً في الآراء يظهر بشأن جوهر الانسحاب التدريجي المعجل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، برز شاغلان ذو صلة كفكرة مهيمنة في البيانات التي أدلى بها محاورونا، كما فعلوا للتو، وهما حماية المدنيين بعد رحيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنسيق المبادرات الإقليمية لإدارة الأزمة الأمنية في إيتوري وكيفو الشمالية. ونشكر مرة أخرى جميع شركائنا على اهتمامهم بعودة السلام وإنهاء الحرب في هاتين المقاطعتين وعلى تضامنهم مع الشعب الكونغولي.

وبالنيابة عن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها، أود أن أطمئن الجميع إلى أن قادتنا، الذين يقع على عاتقهم واجب دستوري بتوفير الأمن لجميع سكان بلدنا، يدركون بما فيه الكفاية المشاكل التي أثّرت، وأنه بالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير فعالة حتى يمكن لقواتنا الدفاعية والأمنية، جنباً إلى جنب مع الناس أنفسهم، أن تضمن أمنهم. وبطبيعة الحال، من نافلة القول إنه لا توجد طريقة أكيدة لضمان أمنهم من وضع حد للحرب. ولا يخطئ أحد في أنه لا توجد طريقة

الماضية، ولذلك أدعو السيدة كيتا إلى العمل كشاهدة من أجل المضي قدماً في عملية الانسحاب.

أولاً - وهذا تدبير عملي يتعين اتخاذه - يجب على هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إعداد خطة انسحاب البعثة وجدول زمني للانسحاب التدريجي والمنظم لقوات الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب تحديد ترتيبات عملية للنقل التدريجي للأنشطة التي تضطلع بها البعثة حالياً إلى ما أسماه الوكالات التقليدية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً، يجب مناقشة التخفيض التدريجي لعدد أفراد البعثة.

رابعاً، يجب وضع خطة تشغيلية لتنفيذ الانسحاب.

خامساً، يجب أن تحدد بدقة المهام التي ستضطلع بها البعثة خلال الفترة الانتقالية في إطار المعايير الأربعة المحددة في الخطة الانتقالية المنقحة - وهي الأمن، وحماية المدنيين، والدعم الانتخابي، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ما المتوقع الآن من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالأمن؟ وفيما يتعلق بحماية السكان المدنيين، ما هي المهام التي يتعين إنجازها خلال الفترة الانتقالية؟ إن الدعم الانتخابي يمضي بشكل جيد جداً، وكذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

وتشكل هذه المهام، كما ذكرت في رسالتي، أنشطة تحضيرية أساسية لإعطاء الانسحاب مضموناً حقيقياً، والتمكن من تصوره، وأساساً لقياس نطاق وحجم ما يلزم إنجازه. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأنني أعلم أن المناقشات بشأن الميزانية ستبدأ في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما بالنسبة للمشاريع والبرامج والوكالات. لذلك، حان الوقت الآن لتنفيذ تلك المهام من أجل دمجها في عملية الانسحاب.

بل إن الانسحاب يعمل على تيسير الجهود الرامية إلى إزالة العقبات التي تعترض طريق عملية سلام شاقة ومعقدة جدا عرقلتها عمدا رواندا ومؤيدوها من حركة 23 مارس، الذين يواصلون تحدي الشعب الكونغولي وعدم احترام مجتمع الأمم. لقد حول هذا البلد المجاور وهذه الجماعة الإرهابية المسلحة كيفو الشمالية إلى برميل بارود، في انتظار شرارة تشعل النار مرة أخرى في هذه المقاطعة، التي ظلت شهيدة على مدى عقدين ونصف.

وكما يتضح من تقييم الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/691)، الذي تكلمنا عنه، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الشرق كارثية. وعلى الصعيد الدولي، لا شك أن ملاحظة الأمين العام تشكل شاغلا، في المقام الأول، لمجلس الأمن، الجهاز المركزي للأمم المتحدة المعني بمسائل السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية المجلس إلى التخلص من سباته والاضطلاع بمسؤولياته القانونية.

والواقع أنه على حد تعبير رئيس جمهوريتنا، في خطابه أمام الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين، في 20 أيلول/سبتمبر، من غير المقبول ومن الظلم، على وجه الخصوص، أن عدة تقارير أعدتها أفرقة الخبراء المكلفة من الأمم المتحدة نفسها بالتحقيق في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت حسب الأصول إلى المجلس، مهمة منذ سنوات بدون النظر فيها؛ وأن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في تلك التقارير بوصفهم مسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعتادي ارتكابها، ما زالوا بدون عقاب، مع صمت تام من المجلس، كما لو كان يجري تشجيعهم بطريقة ما على مواصلة أعمالهم الإجرامية. لقد وقعت مذابح في كيشيشي وإقليم روتشورو وأماكن أخرى، لم يجر أي تحقيق فيها. لقد تم نسيان هذه الملفات.

ولهذا السبب، قدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في 19 أيلول/سبتمبر إلى جمهورية غابون، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية،

أكيدة لضمان احترام حقوق الإنسان واستقرار المؤسسات الكونغولية من وضع حد للحرب. أي شيء آخر ليس سوى تدبير مؤقت. والواقع أنه عند النظر نظرة فاحصة، فإن حماية السكان المدنيين هي بالتحديد في صميم مطالبية السكان بالتعجيل بانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بتنسيق مبادرات السلام الإقليمية، من المهم أن نتذكر أنه، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، أنشأ مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في 27 حزيران/يونيه 2023 في لواندا، قمة رباعية للهيئات الإقليمية المذكورة أعلاه لتنسيق ومواءمة مبادراتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الإطار، سيجتمع رؤساء أركان قواتهم ورئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع المقبل، في 4 تشرين الأول/أكتوبر، في أديس أبابا، لدراسة جميع المبادرات الحالية والاتفاق على الإجراءات التي يتعين اتخاذها لإزالة جميع العقبات التي تعترض حل النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالأمر تحديدًا، اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واتفقوا على طرائق عملية لنشر القوة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل تلك المبادرة الأخيرة خطوة هامة إلى الأمام.

ومهما يكن من أمر، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تنوي الانفصال عن الأمم المتحدة أو الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين الذين يرغبون في دعم الجهود الداخلية بالطرق المتفق عليها مع حكومتنا. وليس من الحكمة ومن غير الصحيح أن نعتبر خطأ أن انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية غاية في حد ذاته أو ترياق شاف لانعدام الأمن والعنف المتكرر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى.

أيدها المجلس، وبالتالي وقف المأزق الخطير للأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب على المجلس أن يتصرف قبل فوات الأوان. لقد حان الوقت للتكلم بصوت عال والتمسك بالقانون من خلال فرض عقوبات جراء عدوان رواندا الموثق على جمهورية الكونغو الديمقراطية وجرائم حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة على الأراضي الكونغولية. وقد حان الوقت لكي نرفع أصواتنا ونطالب بأن تلقي حركة 23 مارس أسلحتها، وأن تذهب إلى مواقع التجميع المنشأة لهذا الغرض، وأن تتضمن إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وينبغي لرواندا أن تسحب قواتها بدون قيد أو شرط من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن توقف الدعم المقدم إلى حركة 23 مارس. وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تقدم الحكومة الكونغولية اقتراحا بسيطا إلى المجتمع الدولي. إن أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ليسوا مواطنين كونغوليين. لماذا لا يستطيع مجلس الأمن أن يضع خطة للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؟ وجمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للقيام بدور نشط في تنفيذ تلك الخطة. ونحن نقدم يد العون للمجلس.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، لم تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها. ولن نتوقف أبدا عن الكفاح من أجل حماية السلامة الإقليمية لبلدنا واستقلاله وكفالة رفاه سكانه. وهذا هو السبب في أن مواطنينا الذين شردوا قسرا في البلد نتيجة للحرب التي فرضتها علينا رواندا وحركة 23 مارس سيعودون قريبا جدا إلى وطنهم لممارسة حقهم المشروع في انتخاب قادتهم على جميع المستويات. لم يعد بإمكانهم الاستمرار في العيش كالماشية في مخيمات مؤقتة للنازحين. وسوف تُستعاد سلطة الدولة في المناطق التي يحتلها المعتدون علينا.

وفي الختام، أود أن أشدد على مدى الأهمية التي ينظر بها رئيس دولتنا وحكومتنا للعلاقات الطيبة مع الأمم المتحدة، ومدى إيمانها بالراسخ بأنه لن يتسنى استعادة السلام والأمن الدائمين في المناطق الشرقية من بلدنا وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى إلا من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، في ظل التقاهم المتبادل والوفاء

أسماء الأشخاص والكيانات الواردة في التقارير المذكورة أعلاه لإدراجهم في قائمة جزاءات مجلس الأمن.

ويأمل بلدنا أن يرى المجلس هذه المرة أنه من الجدير النظر في المسألة بجدية وأن يحذو حذو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي فرضت جزاءات على رواندا لدعمها إرهابيي حركة 23 مارس، وفرنسا، التي فرضت لتوها جزاءات على زعيمين من نفس الجماعة ومجرمين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفيما يتعلق بالانتخابات، يمكنني أنؤكد كلمات رئيس دولة بلدي، التي ألقاها خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، بأنها ستجرى بالفعل ضمن الجدول الزمني الدستوري، في 20 كانون الأول/ديسمبر. وتأكدوا من أنها ستكون شفافة وشاملة للجميع وحرّة. سيسمح لكل من يستوفي المتطلبات القانونية بالمشاركة. يجب أن يعلم المجلس أنه اعتبارا من اليوم، قدمت جميع العائلات السياسية والمستقلين حزم طلباتهم إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأن المحكمة الدستورية قد حسمت جميع منازعات الترشيح. ومنذ ثلاثة أيام الآن، يجري نشر القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات التشريعية المجتمعية والإقليمية والوطنية.

ويجري حاليا تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية. وبالإضافة إلى ذلك، دعونا الأمم المتحدة إلى إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وزارت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة البلد في آذار/مارس واضطلعت بأعمال مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وانتخاباتنا جارية، ويمكن للمجلس أن يطمئن على تلك الجبهة.

إن منظمة الأمم المتحدة هي، في المقام الأول، تعبير عن رغبة شعوب كوكبنا في التعايش على أساس الحد الأدنى من القيم الأساسية المشتركة، ولا سيما العدالة واحترام حقوق الإنسان والاحترام المتبادل والتضامن والإنسانية. ويتحمل المجلس مسؤولية جسيمة عن ضمان التمسك بتلك القيم وضمان السلام في العالم. ولدى المجلس القدرات القانونية والسياسية والمادية لإرغام جميع الأطراف المتعنتة على التنفيذ الكامل لخريطة الطريق المنبثقة عن عمليتي نيروبي ولواندا، التي

الإبادة الجماعية تلك، وهي جماعة ارتكبت إبادة جماعية في رواندا في عام 1994 وتعيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعمل مع الحكومة الكونغولية منذ أكثر من 20 عاما. والآن الأمر ليس مجرد مسألة تعاون. فهي تقاوم إلى جانب جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية وتدعمها الحكومة أيضا من خلال تسليحها. ولا أرى أنه يمكن لأي أحد أن يدعي أي شرعية عندما يتعلق الأمر بجماعة ارتكبت إبادة جماعية في رواندا ويدعمها بلد آخر. ثم يستدير هذا البلد ويلقي باللوم على رواندا. فماذا يفترض أن تفعل رواندا في تلك الحالة؟

يهدد السلوك الهدّام لتلك القوى السلبية، بالتحالف مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بإعادة إشعال الأعمال العدائية وتقويض أي مبادرات إقليمية إيجابية. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء بمسؤوليتها المتمثلة في النأي بنفسها عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكفالة إعادة أفرادها فوراً إلى أوطانهم، على النحو المنصوص عليه في آليتي لواندا ونيروبي.

وكما قيل في الماضي، فإن انتشار خطاب الكراهية الذي يستهدف الناطقين باللغة الرواندية، إلى جانب أعمال القتل ومصادرة الممتلكات التي تملكها المجتمعات الناطقة باللغة الكينيارواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكل تهديدا خطيرا ليس لرواندا فحسب، بل لمنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وقد استمر ذلك لعدة سنوات حتى الآن مع الإفلات من العقاب، ولا يمكن للمجلس أن يظل مجرد مراقب.

إن رواندا لا تستفيد من انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتود أن تؤكد من جديد دعمها الثابت للآليات الإقليمية، ولا سيما عمليتي نيروبي ولواندا للسلام. وأولئك الذين يسعون إلى استغلال النزاع لتحقيق مكاسب سياسية شخصية مضللون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها بعض القوى الخارجية بهدف إرضاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيا إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة، على حساب رواندا، غير مفيدة وتفاقم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك هي المسألة الأهم التي تتطلب اهتمام المجلس.

والإخلاص وقدر أكبر من الإرادة السياسية. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أؤكد للمجلس أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ما فتئت تحت تصرفه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاتيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها، وأشكر جميع الأعضاء على إسهاماتهم القيمة.

في أعقاب آليتي لواندا ونيروبي، اللتين عززتهما العديد من البيانات الصادرة عن مختلف مؤتمرات القمة التي عقدها رؤساء الدول، أدى الانسحاب المتزامن لحركة 23 مارس ونشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا إلى الشعور بالتفاؤل بأنه سيكون من الممكن في نهاية المطاف إنهاء النزاع المدمر الذي تسبب في معاناة هائلة للشعب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن النشر السريع للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والتوصل السريع نسبيا لوقف إطلاق النار قد أكدا التصميم السياسي على معالجة الأزمة الإقليمية. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن وقف إطلاق النار ليس سوى خطوة واحدة في عملية حل النزاع، ويتوقف على استعداد جميع الأطراف المتحاربة للسعي إلى حل سلمي. ومن الضروري أن تغتم جمهورية الكونغو الديمقراطية الفرص التي يتيحها وقف إطلاق النار وانسحاب حركة 23 مارس وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه، بدلا من اللجوء إلى استخدام رواندا ككبش فداء بينما تستمر الإخفاقات الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال رواندا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تعاون الحكومة الكونغولية مع ميليشيا الإبادة الجماعية المعروفة باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة من السكان الأصليين وتسليحها. وقد أثار العديد من أعضاء المجلس مرارا مسألة تعاون كينشاسا مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتسليحها، على الرغم من نفي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي، عندما قال إنه لا يوجد أعضاء من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. قال ذلك في العام الماضي لمجلس الأمن (انظر S/PV.9215)، الذي فرض بالفعل جزاءات على ميليشيا

في القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ما يلزم بلدا ما بالتصرف بهذه الطريقة.

وأود أن أذكر السفير والمجلس، في سياق عملية نيروبي، منذ العام الماضي، اتفق جميع رؤساء الدول، بمن فيهم فخامة رئيس جمهورية رواندا، على أن أي رئيس دولة أو رئيس حكومة لديه جماعات مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يشرع في إجراء مناقشات مع تلك الجماعات المسلحة حتى تعود إلى بلدها الأصلي. وإذا رفضت، ستستخدم القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، آنذ، ما يمكن للمرء أن يسميه، وسائل قسرية حتى تعود تلك الجماعات إلى بلدانها. هذا ما يسمى بعملية نيروبي. لقد أجرينا مناقشات مع مواطنينا، وحتى مع حركة 23 مارس. كان أعضاء حركة 23 مارس في الاجتماع، ولكن بتحريض من رواندا، لم يرغبوا في الاستمرار. ومن اليوم - أطلب من سفير رواندا أن يرد - هل نفذت الحكومة الرواندية تلك التوصية الواردة في عملية نيروبي؟ لم يتم فعل شيء. نعود دائما إلى التكلم عن الإبادة الجماعية، ولكن كما قلت في المرة السابقة، نحن لا نعرف عن مسائل الإبادة الجماعية.

ونحن نتمسك بذلك. وأود أن ينظر المجلس، ربما في وقت آخر، في اقتراح جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء آلية - إما من جانب الاتحاد الأفريقي أو جماعة شرق أفريقيا أو مجلس الأمن - حتى نتمكن من النزول إلى الميدان وطرد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سيئة السمعة. نحن ننتظر لنرى ما سيحدث لاحقا، لكيلا نعود إلى هذه المسألة. وهذا لا يبرر هبوط طائرة هليكوبتر تابعة للجيش الرواندي تقل جنودا على الأراضي الكونغولية أمس. لا أعتقد أن السفير قد تم إبلاغه. يجب أن نحاول دائما الحصول على المعلومات الحقيقية للتكلم بشكل بناء في مناقشة رفيعة المستوى كهذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/35.

وفي الختام، لا تزال رواندا تشعر بقلق عميق إزاء محنة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتم إيواء معظمهم في رواندا منذ أكثر من 20 عاما. ونناشد المجلس أن يوجه جهوده الجماعية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم الآمنة إلى أوطانهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد لوتوندولا أبالا بينأبالا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز. سأبدأ بأسهل نقطة. أستطيع أن أرى أن الممثل الدائم لرواندا لم يتابع الحالة على أرض الواقع فيما يتعلق بمسألة اللاجئين الروانديين واللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في رواندا. ويمكننا أن نتصل بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الآن، وسيؤكد أننا عقدنا في أيار/مايو اجتماعا مع الوفد الرواندي والكونغولي، الذي ترأسه بنفسه، حيث استأنفنا فيه المناقشات بشأن مسألة اللاجئين. وعقد الاجتماع بناء على طلب الرئيس تشيسيكيدى. وهناك بيان يمكن للسفير الرجوع إليه. وسيجده على الإنترنت، على الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ثانيا، بما أن السفير لم يكن على علم بذلك، فقد استمر الاجتماع قبل أسبوعين في نيروبي لأننا اتفقنا في جنيف على أن هذا هو ما سنفعله. وقد عقد الاجتماع بالفعل، واتفق الجميع على الاجتماع في غوما في الأسبوع الماضي لمواصلة المناقشات، لا سيما بشأن مسألة بطاقات تحديد الهوية. ورفض الوفد الرواندي الحضور. ولا أدري ما إذا كان السفير سينكر ذلك. نحن في طريق مسدود. لقد سألت ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي التقيت به هنا في الأسبوع الماضي، عما إذا كان بإمكاننا اقتراح حل وسط إما بشأن العودة إلى نيروبي أو الذهاب إلى أديس أبابا. والسفير لا علم له بذلك.

وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أعتقد أننا يجب أن نحترم مجلس الأمن والأمم المتحدة. تلك المقولة القديمة ليست مهمة. ما نقوله رواندا هو: "أنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موجودة هناك". ومع ذلك، لا يوجد